جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق

الجهود الأورومتوسطية لحماية البيئة البحرية من التلوث

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر تخصص بيئة و عمران

إعداد الطالبة: كحيط أمال

تحت إشراف الأستاذ: أ.العايب جمال

لجنة المناقشة

1- بوشكيوة عثمان .....رئيسا

2- العايب جمال .....مشرفا و مقررا

3- صخري طه.....مناقشا

دورة جوان 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أغلى الناس على قلبي والدي العزيزين

اللذين انتظرا لحظة نجاحي ، إلى إخوتي الذين شاركوني فرحتي ونجاحي وكانوا معي سندا لكم حبي وامتناني ،إلى جميع أفراد عائلتي من كبيرها إلى صغيرها إلى زملائي في قسم البيئة والعمران و إلى شمعات مرحلتي الجامعية صديقاتي وزميلاتي.

إلى كل من وسعه قلبي ولم تسعه ورقتي.

الفصل الأول

الفصل الثاني

مقدمة

قائمة المراجع

الفهرس

خاتمة

شكر وعرفان

يقال" بالشكر تدوم النعم ، وهو السبيل إلى الريادة والطريق إلى السعادة."

الحمد لله رب العالمين، نحمده حمد الشاكرين ونشكره شكر التوابين ، المنيبين ونصلي ألف صلاة وتسليم على أشرف المرسلين سيدنا محمد النبي الكريم.

أما بعد :

إلى كل من علمني حرفا ، إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد، نحمد العلي القدير على إتمام هذا العمل المتواضع تحت إشراف الأستاذ العايب جمال ، و أتوجه بالشكر إلى الأستاذة زيان هدى على ما بذلاه من جهد في توجيهي لإنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقراءة ومناقشة المذكرة.

دمتم ودمنا في خدمة العلم والمعرفة.

يواجه العالم في وقتنا الحاضر مشكلة من أعقد المشكلات التي يمكن أن تعرض وجود الجنس البشري للخطر ، وتزعزع استقرار النظام الايكولوجي وهي مشكلة تلوث البيئة البحرية وتعد من أبرز القضايا العالمية الراهنة التي فرضت نفسها بقوة لتصبح من الانشغالات الدولية التي لا تنتظر التأخير أو التماطل، ومن المعلوم أن ظاهرة تلوث البحار و المحيطات ليست بالجديدة حيث كانت ولا تزال هذه الأخيرة مستودعا ومكبا للنفايات بشتى أنواعها التي خلفتها الحضارة الإنسانية ومع التطور الحاصل خاصة في الميادين التقنية والاقتصادية والتحول في طرق الاستغلال وازدياد وتيرة الإنتاج والاستهلاك ، أدى ذلك إلى تعريض البيئة بصفة عامة والبيئة البحرية بصفة خاصة إلى جملة من الضغوطات التي ألحقت أضرارا بالغة بمقوماتها ، ومن أبرزها استنزاف خيرات البحر والتخلص غي المراقب من النفايات وبلغت هذه الانتهاكات ذروتها خلال عصر الصناعة والاستكشافات الحديثة والتي تمكن الإنسان من خلالها من تسيير ناقلات النفط العملاقة واستغلال قاع البحار وباطنها والمنشات التي تقام في البحر أو بالقرب منه وما يطرح أو يتسرب منها من مواد سامة بقصد أو غير قصد، وهناك أيضا الحوادث البحرية التي لا يمكن تلافيها في كثير من الأحيان، إضافة إلى النمو السريع للمناطق السكنية بالقرب من السواحل وانتشار المؤسسات الإستراتيجية قريبا من الشواطئ .

فبعد أن أضحت البشرية تركض وراء سبل الرفاهية دون الاكتراث بالطريقة أو الأسلوب لفعل ذلك لم تسلم البحار والمحيطات من هذه الأعمال التي نتجت عن التسابق للظفر بأكبر قدر من الثروات البحرية واستغلالها بأقل التكاليف دون مراعاة حساسية الأوساط البحرية وإمكانية تعرضها لمخاطر تمس نظامها البيولوجي وتمس حتى الإنسان.

يعتبر التلوث البحري مشكلة بيئية عالمية تخص جميع الدول لأنها تشترك مع بعضها في الثروة البحرية والملاحة الدولية ، وهذا ما جلب انشغال الدول بهذه الوضعية ، فقد لجأت هذه الأخيرة إلى البحث فرادى وجماعات عن آليات ناجعة من شانها أن تخفف آو تزيل التلوث البحري واسترعت هذه المشكلة انتباه المنضمات الدولية والمنضمات غير الحكومية أيضا لان هذه الظاهرة لا تعترف بالحدود السياسية ، والتصدي لها يجاوز حدود وإمكانيات التحرك الفردي لمواجهة هذا الخطر.

ومن هنا أصبحت لهذه المشكلة أبعادا خطيرة تجاوزت الأضرار المادية وأصبحت مشكلة تهديد لوجود العديد من المخلوقات ومنها الجنس البشري.

وعلى غرار باقي البحار والمحيطات في العالم فان البحر الأبيض المتوسط يعاني من مشكلة التلوث البحري ،ويواجه سلسة من التحديات البيئية التي تشكل خطرا على الحياة فيه إذ يعد من أكثر البحار عرضة للتلوث ويرجع ذلك لأسباب عديدة منها هشاشة بيئته ، وكونه ممرا بحريا وهذا ما أدى إلى زيادة الوعي بضرورة حماية بيئته والحفاظ عليها ومحاولة دمج الجهود لتنصهر وتخرج بعد ذلك في إطار توصيات واتفاقيات ملزمة ، وهذا ما انشق عن مساعي برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي اختار البحر المتوسط لتكريس أول خطة عمل في إطار برنامج البحار الإقليمية وهو "خطة العمل لأجل المتوسط"، هذا البرنامج الذي بني على أساسه النظام القانوني لحماية البيئة البحرية في المتوسط وهو "نظام برشلونة"، وهو الاسم الشامل لاتفاقية برشلونة التي وضعت عام 1976 كأول اتفاقية إقليمية معنية بحماية معنية بحماية بيئة البحر المتوسط من التلوث وعدلت سنة 1995 ملحقة بمجموعة من الصكوك القانونية ، وهي تعد نتاجا عن تطور العلاقات بين دول البحر المتوسط و الدول المجاورة لها تحت ستار التعاون الأورومتوسطي

وعليه فإن موضوع الجهود الأورومتوسطية لحماية البيئة البحرية من التلوث ،من المواضيع الجديرة بالإهتمام والدراسة ،وقبل الولوج في تفاصيل هذا البحث لابد من توضيح الأهمية النظرية والعلمية له، ودوافع اختياره ، وكذا إبراز أهم أهداف الدراسة، ثم بعد ذلك نأتي بذكر الصعوبات التي اعترضت طريقنا لإعداد هذه الدراسة ونبين المنهج المتبع ، ثم الإشكالية التي يطرحها الموضوع ثم النقاط التي تطرقنا لها للإجابة على التساؤل المطروح .

أولا : أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية تتجلى في مايلي :

_ الاهتمام بسبل تحقيق الأمن البيئي لبيئة البحر المتوسط عن طريق القواعد الاتفاقية والآليات و الاستراتيجيات التي وضعت لهذا الغرض .

_ معرفة مظاهر الاهتمام بحماية بيئة البحر المتوسط وهذا من خلال دراسة وتحليل نصوص اتفاقية برشلونة والصكوك المرفقة بها والتعديلات التي طرأت عليها.

_ معرفة مدى نجاعة الجهود الأورومتوسطية في احتواء المشاكل البيئية في المنطقة وتقييم فعالية الآليات التي وضعت لضمان تنفيذ ما جاءت به النصوص الاتفاقية .

ثانيا: دوافع اختيار الموضوع:

إن اختيار هذا الموضوع جاء نتيجة لدوافع ذاتية وأخرى موضوعية وهي كالأتي :

1_ دوافع ذاتية:

_ دراسة موضوع يتماشى مع نوع التخصص العلمي المتمثل في" البيئة والعمران" كون هذا الموضوع مجالا مشتركا بين فروع القانون الدولي العام ، والقانون الدولي للبيئة ، والقانون الدولي للبحار... .

_ الاهتمام الشخصي بهذا الموضوع و الرغبة في البحث فيه باعتباره من المواضيع الراهنة والجديدة في القانون الدولي للبيئة .

2_ دوافع موضوعية:

_ معرفة دور التعاون الإقليمي والقوانين الاتفاقية "اتفاقية برشلونة"في معالجة الأضرار الحاصلة في بيئة البحر المتوسط الذي نعيش فيه كون هذا الموضوع يمس سلامتنا مباشرة.

_ التعرف على الدور الذي تأخذه اتفاقية برشلونة كونها تعد من أبرز الجهود الإقليمية الاتفاقية المعنية بحماية بيئة البحر التوسط .

_محاولة إثراء رصيد مكتبة الكلية بمرجع لم يتم تناوله من قبل ليفيد الطلبة والباحثين.

ثالثا: أهداف الدراسة :

إن الغرض من هذه الدراسة هو تحقيق الأهداف التالية:

_ محاولة إعطاء إطار مفاهيمي شامل حول بيئة البحر المتوسط وعوامل تهديدها.

_ تبيين الجهود الأورومتوسطية الإقليمية لحماية بيئة البحر المتوسط .

_تقديم دراسة تحليلية للاتفاقية الإقليمية المعنية "اتفاقية برشلونة" والصكوك الملحقة بها .

رابعا: صعوبات الدراسة

من الصعوبات التي اعترضت سبيلنا لانجاز هذا البحث:

_ قلة المؤلفات المتخصصة بهذا الشأن "حسب علمي" .

_حصر موضوع الدراسة في نطاق ضيق تحت عنوان الجهود" الأورومتوسطية لحماية البيئة البحرية من التلوث "، وهذا ما شكل خوف من عدم التطرق لبعض العناصر المهمة و الإشارة لها على شكل رؤوس أقلام فقط.

خامسا : مناهج الدراسة :

نظرا لأهمية الموضوع المطروح على الساحة الإقليمية والدولية ، و اعتماده على النصوص الاتفاقية ، وتميزه باعتماد تعاريف و مفردات ، فانه من البديهي الجمع بين الوصف والتحليل لإتمام الدراسة.

وقد غلب المنهج الوصفي من خلال تحديد الإطار المفاهيمي لبيئة البحر المتوسط وخصائصه وصور المساس به .

لذلك فالمنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج "الوصفي التحليلي" .

سادسا : إشكالية الموضوع :

نتيجة للجهود المبذولة في إطار التعاون الأورومتوسطي انبثق نظام برشلونة لحماية البيئة البحرية متبوعة بصكوك قانونية ملزمة لجميع الأطراف المتعاقدة ، ولتكليل هذه الجهود وضعت آليات من أجل تنفيذ وتطبيق حماية بيئة البحر المتوسط على أرض الواقع .

وعلى ضوء ذلك يطرح الإشكال التالي :

ما مدى فعالية الجهود الأورومتوسطية في حماية بيئة البحر المتوسط من التلوث ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية نذكر منها :

_ ما هو التحديد المفاهيمي للبحر المتوسط ؟

_ ما دور اتفاقية برشلونة والصكوك الملحقة بها في حماية بيئة البحر المتوسط ؟

_كيف تساهم الهيئات والمراكز المؤسساتية في تنفيذ حماية بيئة البحر المتوسط على أرض الواقع؟

سابعا : خطة الدراسة :

للإجابة على هذه الإشكالية المطروحة تمت دراسة هذا الموضوع من خلال مقدمة وفصلين وكل فصل مقسم إلى مبحثين ، وكل مبحث مقسم إلى مطلبين.

الفصل الأول : بيئة البحر المتوسط والحماية القانونية لها.

يعرف البحر المتوسط بأنه من البحار الشبه مغلقة له خصوصيات تميزه عن باقي بحار ومحيطات العالم ،سواء تعلق الأمر بالخصائص البيئية و الجغرافية الفريدة،أو بالدور الذي لعبه في شتى المجالات لاسيما الاقتصادية والتجارية،ولذلك فإن البحر المتوسط لم يسلم من التلوث شأنه شأن باقي بحار العالم فهو يعتبر من أكثر المجالات البحرية تلوثا نظرا لتمتعه بخصائص إستراتيجية و طبيعية فريدة (1).

و من المعروف أن مصادر التلوث البيئية البحرية عديدة ،و أن التلوث الذي يصيب البحار يتقيد بتقسيمات البحار أو الحدود الإقليمية للدول وإنما يهدد جميع الدول المشاطئة للبحر،لذا اندفعت الدول إلى وضع قواعد قانونية وطنية ولإبرام اتفاقيات دولية وإقليمية و التعاون فيما بينها للحد من مخاطر التلوث(2).

ولقد لقي موضوع حماية البيئة البحرية للمتوسط نصيبه من الاهتمام الدولي و الإقليمي بدآ من عام 1954 أصبحت منطقة البحر المتوسط منطقة ممنوعة بموجب اتفاقية لندن للوقاية من النفط ،ثم بعد دلك أصبحت منطقة" خاصة"،كما أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة اختار البحر المتوسط لتكريسه أول خطة عمل في إطار برنامج البحار الإقليمية ،البرنامج الذي بني على أساسه النظام القانوني الحالي لحماية البيئة البحرية في المتوسط تحت إطار اتفاقية برشلونة(3).

وللوقوف على ماهية البيئة البحرية في المتوسط وأهميتها و للنظام القانوني وحمايتها استدعى الأمر التطرق إلى مبحثين،حيث نجد في (المبحث الأول) الإطار المفاهيمي لبيئة البحر المتوسط وعوامل تهديدها، أما (المبحث الثاني) فنجد النظام القانوني لحماية بيئة البحر المتوسط.

---

(1) إبراهيم كيدو، جغرافية البحر المتوسط، مجلة جامعة ابن زهر، أغادير للبحوث و الدراسات العلمية، 2015،2016، ص08.

(2) محمد الحاج حمود، القانون الدولي للبحار، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الجزائر،2011، ص276.

(3) خطة عمل البحر المتوسط، لسنة 1995، ص4 على الرابط .http//.www.unepmap.gr/home-app

المبحث الأول:الإطار المفاهيمي لبيئة البحر المتوسط وعوامل تهديدها.

يعتبر المجال البحري المتوسطي من المناطق التي لها مميزات بيئية و جغرافية فريدة من نوعها ،فهو يمثل0.7%من المحيطات و البحار الموجودة في العالم ،و هو بحر شبه مغلق منفتح على ثلاث قارات و هي أوروبا إفريقيا وآسيا،و هذا الوضع الجغرافي الخاص يجعل من البحر المتوسط واحة للتنوع البيولوجي حيث يحتوي على07%،من الثروات الحيوانية و18% من الثروات النباتية الموجودة في العالم(1) .

و الطبيعة الخاصة و الشبه مغلقة لهدا المجال تجعله أكثر عرضة للتلوث بكافة مصادره ومسبباته،فضلا عن الضغط البشري المتزايد الذي يتعرض له نتيجة الأنشطة البشرية ،و إن دل هذا على شيء فإنه يدل على الأهمية البيئية و الاقتصادية و التجارية له ،وتأكيد زيادة الوعي بضرورة حماية هدا الوسط البحري من مخاطر التلوث التي تلحقه(2) .

وبناءا على ما تم ذكره سنقسم هدا المبحث إلى مطلبين حيث نتناول في (المبحث الأول) ماهية بيئة البحر المتوسط، أما في (المطلب الثاني) فسنتناول عوامل تهديد بيئة البحر المتوسط.

المطلب الأول: التحديد الجغرافي لبيئة البحر المتوسط و أهميته.

تمتاز بيئة البحر المتوسط بمجموعة من الخصائص الفريدة من نوعها و هذا بفضل الطبيعة شبه المغلقة لهدا المجال البحري وعدة عوامل أخرى.

لكي نقف على ماهية بيئة البحر المتوسط ،يجب أن نقوم بتبيان مفهوم بيئة البحر المتوسط (فرع أول) و ذلك من خلال إعطاء تعريف للبحر المتوسط و تبيين أهم الخصائص التي تميزه ،ثم نقوم بتبيان أهمية البحر المتوسط (فرع ثاني) .

(1) إبراهيم كيدو، المرجع السابق،ص09.

(2) كريمة بورحلي، التلوث البحري و تأثيره على البحارة، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص بيئة، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009، ص48.

الفرع الأول: تحديد بيئة البحر المتوسط.

لكي نقف على مفهوم بيئة البحر المتوسط يجب أن نقوم بتعريف البحر المتوسط ثم تبيين أهم الخصائص التي تميزه و ذلك كما يلي :

أولا: التحديد الجغرافي لبيئة البحر المتوسط

منذ 20 مليون سنة مضت أدى سير القارات ببطء لفترة طويلة عبر الكرة الأرضية إلى تصادم القارة الإفريقية والآسيوية كأول نقطة إيصال في الطرف الغربي حيث كان البحر مغلقا، لكن مند 5 ملايين عام أدى زلزال عنيف إلى تكسير الحاجز الصخري الذي يربط بين إسبانيا و المغرب ،مما فتح البحر المتوسط على الأطلنطي، ولهذا وجد البحر المتوسط الذي كان يطلق عليه بحر الروم، وهو واحد من أهم البحار و المسطحات المائية التي توجد على سطح الكرة الأرضية (1) .

يقع البحر المتوسط في موقع متوسط على الكرة الأرضية حيث يتصل بالمحيط الأطلسي من خلال مضيق جبل طارق ،يحد البحر المتوسط ثلاث قارات هي: أوروبا من الشمال وآسيا من الشرق وإفريقيا من الجنوب،يأخذ شكلا إستطاليا يبلغ مدى خطه الطولي حوالي 3700 كم، وعرضه الوسطي 675 كم ، وخطه الساحلي 4600 كم ، قدرت مساحته ب 25 مليون كم²، ويبلغ متوسط عمقه 1500 متر وأقصى عمق قدر ب5150 م وأهم البحار الموزعة من البحر المتوسط فهي : البحر الدرياتيي وبحر إيجه،وبحر البليار، و الأيوني،التيراني كما أن متوسط درجة الحرارة فيه من الغرب إلى الشرق مابين 15°إلى 20°م، ومتوسط درجة الملوحة 36.2 إلى 39°% ،يحتوي 'على عدة جزر أكبرها مقلية أما الجزر الأخرى تأتي حسب تسلسلها الحجمي: سردينيا، قبرص، كورسيكا، كريت(2).

(1) كريمة بو رحلي ، المرجع السابق،ص50.

(2) مرجع نفسه، ص 51 .

ثانيا: خصائص البحر المتوسط.

تختلف خصائص النظم البيئة البحرية في حوض المتوسط عن خصائص البحار الأخرى ، هذه الخصائص هي التي تحدد بشكل فريد تطور الدورات الطبيعية البيولوجية وتحدد الخصائص الجغرافية المميزة والتي تؤثر على كل جوانب النظام البيئي البحري للمتوسط (1).

وسوف نبين ذلك كالآتي:

1- الخصائص البيئية والجغرافية:

يعد البحر المتوسط أكبر البحار الشبه مغلقة بمساحة تقدر بحوالي 2.5 م كم² وهو يتميز بسلسلة ضيقة من الصخور المسطحة ،و منطقة ساحلية ضيقة خاصة في الشمال تخترق الكثير من الخلجان الصغيرة خط ساحل البحر الأبيض المتوسط ،فيشمل الكثير من أشباه الجزر الكبرى كإيطاليا و البلقان ،وتعتبر صقلية من أكبر جزر البحر المتوسط و الجزر الأخرى تأتي حسب تسلسلها الحجمي فهي سردينيا ،قبرص كورسيكا ، كريتا ، وتقدر طول شواطئه المحيطية ب 46 ألف كم(2).

ينقسم حوض البحر المتوسط إلى : الحوض الغربي ويضم حوض البوران ،حوض البليار حوض البحر التيراني ، و الحوض الشرقي يضم العمق و الانحدار وبالنسبة لمناخ البحر المتوسط فهو كالآتي: يوجد اختلاف في درجة الحرارة مابين الشرق المتوسط 15° 20°م وتتعرض المنطقة إلى كتل هوائية مؤثرة في شمال البحر : رياح الماسترال و البور و في جنوب البحر: السيروكو ،الشهيلي، القبلي،الخماسين،الشرقي ،وقد هيأت هذه الظروف ما يعرف بمناخ البحر الأبيض المتوسط (3).

---

(1) عبد القادر شربال ، البحر الأبيض المتوسط بين السيادة و الحرية ، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ،2014 ، ص31 .

(2) كريمة بو رحلي، مرجع سابق ، ص 52.

(3) مرجع نفسه،ص53.

وأما بالنسبة لجغرافيا المياه في المتوسط فهي كالآتي : إن المد والجزر محدودة في البحر المتوسط و دلك بسبب إحاطته بالأرض من معظم النواحي ، كما أن نسبة التبخر فيه تتجاوز بكثير نسبة هطول الأمطار وجريان الأنهار إليه ،و هذه هي حقيقة مركزية دوران المياه داخل الحوض وتعمل الأنهار على تغذية البحر إذ يحدث الانقلاب الرأسي للمياه عدة مرات في السنة أهمها الانقلاب الخريفي فيما تختلط المياه جيدا بين الطبقات التحتية و الفوقية ، وكل هذه العوامل مجتمعة تساهم في تكوين نوعية مميزة من التلال المائية ، وتزيد في التعقيد البيئي للمنطقة البحرية والساحلية لهذا البحر، و في الوقت الذي تدفأ وتزدهر العوالق النباتية الطافية في فصل الربيع ، ليعمل فصل الصيف على استنفاد المغذيات التي تؤدي إلى تناقص أعداد العوالق النباتية في القاع و هذا ما يعطي البحر لونه الأزرق الداكن وتتجدد مياه البحر المتوسط مرة كل ثمانين سنة (1).

2- التنوع البيئي والبيولوجي :

يعتبر البحر المتوسط من المناطق الغنية بالأنواع البحرية المختلفة ،إذ تم تسجيل 6000 نوع من الأسماك وثلاثة أنواع من السلاحف و 33 نوع من الطيور، وغيرها، إلى حوالي 10 آلاف إلى 12 ألف نوع بحري ، وهدا التنوع الحيوي يمثل من 10_09% من إجمالي التنوع في بحار العالم ،و يوجد كذلك أكثر من 1300 نوع نباتي ، ولقد تطورت المجموعة الحيوانية والنباتية في البحر المتوسط على مدار ملايين السنين ليتكون مزيج فريد يجمع بين عناصر المنطقة المعتدلة و المنطقة شبه المدارية مع وجود نسبة كبيرة من الأنواع المتوطنة ولا يزال هناك أنواع جديدة يتم تسجيلها خاصة في الأعماق و المناطق التي لم تكن مكتشفة حتى الآن، وعلى الرغم من هذا الثراء في التنوع البيولوجي إلا أننا لا نستبعد بعض النقائص التي تشوب البحر المتوسط وإحداها هي ظروف التغذية الشحيحة أي انخفاض الإنتاج الأولي (2).

---

(3) مرجع نفسه،ص54.

(2) تقرير وكالة البيئة الأوروبية ، القضايا البيئية ذات الأولوية في منطقة البحر المتوسط ، عدد 4/ 2006 النسخة العربية ، ص 10. انظر الرابط .http//reports.eea.eu .in /en abstract.RLR

وقلة الكتلة الحيوية للعوالق المائية ، أي محدودية إنتاج الفسفور والنيتروجين مقارنة بباقي البحار و المحيطات وأما بالنسبة لقلة الكتلة الحيوية للعوالق المائية فدلك يعني زيادة شفافية المياه ووصول الضوء إلى الطبقات العميقة ،مما يسمح لعملية التمثيل الضوئي أن تتم في الأعماق ، بحيث تتراجع كميات الفسفور بسبب النمو المكثف لهده العوالق المائية ولكن نستثني منطقة الحوض الشرقي للمتوسط التي تعد غنية بالمغذيات وذلك بسبب المغذيات التي يتم تصريفها في البحر عن طريق الأنهار الشمالية(1).

الفرع الثاني: أهمية البحر المتوسط :

إن للبحر الأبيض المتوسط أهمية كبيرة على العديد من المستويات و الأصعدة سواء نعلق الأمر بالتاريخ الحافل الذي يشهد على الحضارات التي عرفتها هده المنطقة أو بالدور الذي لعبه في شتى المجالات لاسيما الاقتصادية و الإستراتيجية ،و دون أن ننسى أهميته الحيوية بسبب خصائصه البيئية الفريدة من نوعها. (2)

و بهذا الصدد يمكن إيجاز أهمية البحر المتوسط في النقاط الآتية : (3)

أولا : الأهمية الحيوية للبحر المتوسط.

بما أن البحر المتوسط هو بحر شبه مغلق ،فهو يتصل بالمحيط الأطلسي عن طريق مضيق جبل طارق،و يتصل بالبحر الأسود عن طريق مضيق الدردنيل ، و بالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس و بسبب هدا الاتصال الحر بين البحر المتوسط و هذه البحار وسرعة التفاعل و التأثير بين أجزائها فذلك يؤثر على اليابسة و الجو في المنطقة.

(1) مرجع نفسه ، ص 12.

(2) عبد القادر شربال ، مرجع سابق ،ص 266.

(3) مريم حلايمية ، الحماية الدولية للبيئة البحرية (حالة البحر المتوسط) رسالة ماجستير ، القانون العام ،جامعة قسنطينة ، 2012،2013، ص 19.

وتحقيق التوازن المناخي فيها، فالبحر المتوسط على غرار باقي البحار يعمل على تلطيف الجو بحفظ وتنظيم حرارة الأرض، ومعدل الأمطار على اليابسة وذلك من خلال عملية التبخر، إذ تصل كمية المياه المتبخرة إلى حدود المتر فيما تتغير كليا بفعل العوامل الفيزيائية فيما يتم تعويضه بواردات الهطل المطري المباشر فوق سطح البحر و مصبات الأنهار و كذلك التدفقات المائية الواردة من البحرين الأحمر و الأسود و من المحيط الأطلسي، وهو كذلك مصدر للتخلص من غاز ثاني أكسيد الكربون وذلك من خلال عملية التمثيل الكلور فيلي التي تقوم بها النباتات العالقة و التي يزخر بها البحر المتوسط (1).

ثانيا : الأهمية الاقتصادية للبحر المتوسط :

يعتبر البحر المتوسط مند القدم طريقا للمواصلات، و ممرا بحريا إلى باقي القارات حيث كان ولا زال ممرا تجاريا هاما بالنسبة لكافة دول العالم، ويعتبر البحر المتوسط حلقة الوصل بين القارات الثلاث المحيطة به وباقي القارات الأخرى.

ونظرا لاحتواء البحر المتوسط على كميات هائلة من الأحياء البحرية ذات القيمة كالحيوانات البحرية و النباتات البحرية فإن الأهمية الاقتصادية لبيئة البحر المتوسط تظهر من خلال الزيادة الكبيرة في نسب الصيد ، وتستخدم الموارد البحرية في عدة استخدامات مثل : جلود الأسماك الكبيرة لصناعة الأحذية و الحقائب ، و مواد اللؤلؤ و المرجان والصدف للزينة ، ويستفاد من النباتات المائية من خلال استخدامها لصناعة الأدوية و إنتاج الورق ، بالإضافة إلى الكميات الهائلة من الثروات المعدنية و الأملاح الذائبة كالصوديوم الألمنيوم و النحاس ، النيكل ،و غيرها من المعادن الموجودة في باطن البحار ، دون أن ننسى ما يحتويه باطن الأرض من مواد أولية كالنفط والغاز الطبيعي اللذان يعتبران المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية(2).

---

(1)مرجع نفسه، ص ص 20، 21.

(2) عبد القادر شربال ،مرجع سابق ،ص30.

المطلب الثاني: عوامل تهديد بيئة البحر المتوسط:

نظرا للخصائص الطبيعية و البيئية الفريدة من نوعها ، التي يمتاز بها البحر المتوسط و بما أن مياهه تتجدد مرة كل ثمانين سنة ، فإنه يعد بحرا بطيء النمو ، سريع التلف ،و إذا تدهورت فيه الحياة فإنها ستكون سببا في تلوث سواحل البلدان المطلة عليه ، وذلك سيؤدي إلى زوال و انقراض الكائنات الحية فيه و تغيير النظام البيئي برمته(1) .

لكن يبقى من الصعب تقييم التلوث البحري و أن نحدد مصادره و لذلك سنحاول من خلال دراستنا هذه تعداد مصادر التلوث التي تهدد البيئة البحرية للمتوسط (فرع أول) وكذلك سنتطرق إلى التلوث في سواحل البلدان المطلة على البحر المتوسط ، و نذكر بعض الحوادث التي خلفت أضرارا كبيرة كنموذج عن مظاهر التلوث في البحر المتوسط و سواحله (فرع ثاني) .

الفرع الأول: مصادر التلوث في البحر المتوسط

إن التلوث البحري هو إدخال الإنسان أية طاقة أو مادة إلى البيئة البحرية بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، تؤدي إلى إلحاق الأذى و الضرر بالصحة البشرية و الأحياء المائية و إعاقة النشاطات البحرية بما في ذلك صيد الأسماك و الاستخدامات المشروعة الأخرى للبحار وإلحاق الضرر بالشواطئ و خفض إمكانية استخدامها كوسائل للراحة و الاستجمام ، ولذلك فإن البحر المتوسط على غرار باقي البحار و المحيطات هو عرضة للتلوث الناتج عن مصادر مختلفة (2).

ومنه سنعالج من خلال هذا الفرع أهم مصادر التلوث التي تهدد بيئة البحر المتوسط و ذلك كما يلي :

(1) كريمة بورحلي، مرجع السابق،ص60.

(2) محمد شلوف وسائر صليبه ،"التلوث البحري بالنفط في البحر الأبيض المتوسط " ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، العدد 1 ، 2011 ،ص 146.

أولا :التلوث من مصادر برية :

هو أحد الأسباب الرئيسية للتلوث ويعد من أقدم مصادر التلوث التي أثرت على البيئة البحرية فقد اعتاد الإنسان منذ القدم على صرف مخلفاته في البحر سواء تم ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر و يمكن تعريفه بأنه تلوث المناطق البحرية الناتج عن السكب عن طريق المجاري المائية(1) ، وهو أكثر ضررا و أوسع نطاقا ويمكن تقسيمه كالآتي:

1 . التلوث الناجم عن مخلفات الصرف الصحي و النفايات .

يعود التلوث البحري لمخلفات الصرف الصحي إلى الإلقاء المباشر لها من قبل المنشآت الساحلية دون أية معالجة في محطات الصرف الصحي عندما تقوم بإلقاء الفائض عن قدرتها الاستيعابية من المياه الملوثة إلى البحر دون أية معالجة أو مع معالجة جزئية فقط وتمثل هذه العملية واحدة من مشكلات التلوث الرئيسية التي تصيب سواحل البحر المتوسط ويتفاقم الوضع نتيجة للنمو السريع لكثير من المدن الساحلية ، إذ يكون نظام تجميع مياه الصرف متصلا فقط بجزء من المدينة و ذلك يؤدي إلى تصريف المياه الغير معالجة في البحر بشكل مباشر عن طريق مخارج أخرى ، وتحتوي مياه الصرف غالبا على مواد عضوية ، عوالق صلبة ، كائنات مجهريه مسببة للأمراض ، و المبيدات والمواد الكيميائية الصناعية مثل : مركبات ثنائية الفينيل المتعدد الكلور ، سداسي كلورو البنزين(2) .

2 . التلوث الناجم عن تركيز المعادن الثقيلة .

إن زيادة كمية المعادن في الجيولوجيا المحلية من الممكن أن تؤثر على تركيز المعادن في الترسبات ، ثم تترسب هذه المعادن بعد دخولها البيئة الساحلية البحرية و يحدث ذلك خاصة في المناطق المحصورة كالموانئ ،والخلجان شبه مغلقة (3).

---

(1) أحمد محمد الجمل ، حماية البيئة البحرية من التلوث ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ،1998، ص29.

(2) تقرير الوكالة الأوروبية ، مرجع سابق ، ص 16.

(3) مرجع نفسه، ص17.

وينتج التلوث بالمواد الكيماوية عن رمي المخلفات السائلة من المدن الصناعية المشيدة على البحار و تكون هذه المخلفات عبارة عن مركبات كيماوية سامة مثل الزئبق و الكادميوم الرصاص ، الزنك ولقد تم إثبات تركيز المعادن في عدة مناطق ساحلية في البحر المتوسط كساحل توسكانا و خليج كاستيلا و ساحل الإسكندرية وخليج أزمير ،و تم الإبلاغ عن وجود انبعاث للملوثات ، وتم تسجيل تدفق الكادميوم والنحاس والرصاص و الكروم و النيكل و لذلك فقد ألزمت المادة 08 من اتفاقية برشلونة لحماية البيئة البحرية في البحر الأبيض المتوسط لسنة 1976 الأطراف المتعاقدة:<<...تتخذ التدابير المناسبة لمنع التلوث و التخفيف منه بمكافحته و القضاء عليه إلى أقصى مدى ممكن في منطقة البحر المتوسط وتضع وتنفد خطط للتقليل و القضاء التدريجي على المواد السامة و عن التراكم الإحيائي الناشئ عن مصادر برية.

ويشكل التلوث من مصادر برية،حوالي 80% من التلوث الذي يتعرض له البحر الأبيض المتوسط، ويكون ذلك على شكل تصريفات غير مراقبة و التركيز العالي للمعادن و المواد الكيميائية بسبب كثرة الأنشطة الزراعية المكثفة و التي تعتبر مصدرا هاما لتلوث البيئة البحرية نتيجة استعمال الأسمدة سواء ذات الأصل الحيواني أو الكيميائي ، بحيث تصل هذه الأسمدة إلى البحر المتوسط عن طريق غسل التربة بفعل الأمطار،و تشكل هذه العوامل مجتمعة تهديدا حقيقيا للبيئة البحرية في المتوسط، وتجعل منه أكثر البحار عرضة للتلوث في العالم نظرا للدراسات و الإحصائيات (1) .

ثانيا التلوث من السفن:

تقوم السفن بنقل 90% من بضائع العالم ، وتؤكد الدراسات نقلا عن بعض التقديرات أن 30% من إجمالي حجم التجارة الدولية تنشأ إما من موانئ البحر المتوسط أو متجهة إليه(3).

(1) محمد شلوف وسائر صليبه، ،مرجع سابق، ص ص 148 ،149.

(2) جلال وفاء محمدين ، الحماية القانونية للبيئة البحرية من التلوث بالزيت ،دار الجامعة الجديدة للنش ،مصر،2001 ص 04.

إذ تعبر حوالي 200 ألف سفينة في مياهه ، 2500 سفينة تجارية من مختلف الأنماط بالإضافة لعشرات الآلاف من الزوارق و العائمات البحرية و الغواصات ، ويحتل نقل النفط ومشتقاته عبر المتوسط ثلث مجموع حركة النقل البحري للنفط ، إذ تعبر يوميا 300 ناقلة نفط متفاوتة الحمولة ، و يحتل البحر المتوسط هذه المراكز بسبب موقعه الجغرافي وانفتاحه على العالم، و هذا ما جعل من البحر المتوسط أكثر عرضة للتلوث نظرا لكثافة المرور فيه بفعل أنشطة الملاحة وعمليات نقل النفط ، ولا ننسى كذلك أن البحر المتوسط شهد على مر الزمان الكثير من حوادث السفن التي أثرت تأثيرا سلبيا و تأثيرا على المناطق التي وقعت فيها و التي امتدت آثارها لسنوات عديدة.

و يبقى هذا النوع من التلوث من أخطر مصادر التلوث التي تهدد البيئة البحرية عموما و بيئة البحر المتوسط خصيصا، وتبعا لتقديرات مركز الطوارئ التابع لخطة عمل البحر المتوسط لعام 2002 يقع تسرب نفطي يومي في البحر المتوسط، ويأخذ التلوث عن طريق السفن عدة أشكال، إذ يتم بطريقة عرضية عن طريق حوادث الملاحة و انسكاب النفط و الزيوت في البحر ، أو بطريقة عملية أي عن طريق عملية تنظيف الخزانات و رمي الزيوت و النفايات(1).

1- التلوث العملي:

ينتج عن الإفراغ العشوائي للغازات و السوائل من الخزانات وإلقاء ما يعرف بمياه الموازنة الملوثة بالنفط و تصريف الزيوت المستعملة ، و السوائل التي تصرف في البحر نتيجة تفريغ المحركات لكل أنواع السفن ، بالإضافة إلى التصريفات الأخرى الناتجة عن عملية تفريغ الصابورات، وغسل الصهاريج و التحويض الجاف، ورمي النفط العالق في البحر مباشرة و بذلك يتم تصريف حوالي ألف طن من النفط خلال رحلة واحدة (2).

(1) جلال وفاء محمدين ، مرجع سابق ، ص 06.

(2) (1) تقرير الإستراتيجية الإقليمية للوقاية من التلوث البحري الناجم عن السفن ومكافحته ص unep(DEC)MediG 16/10.03

وكذلك إلقاء مياه الموازنة للناقلات القديمة التي مازالت تؤجر من قبل الشركات النفطية بسبب ثمن استغلالها الرخيص و التي يتم تفريغ 20% من مياه موازنتها في البحر للحفاظ على اتزانها، بحيث أن تراكم كل هذه التصريفات تعطي لنا كمية كبيرة تفوق التسريبات النفطية الناتجة عن حوادث الناقلات النفطية و بالنسبة للسفن التجارية فدرجة التلوث و نسبته تختلف باختلاف نوع السفينة ، فسفن الركاب التي تستقبل عددا كبيرا ينتج عنها تلوث نفطي ، وسفن الصيد و السفن الترفيهية ينتج عنها تلوث بحسب الأنشطة العادية لها "مخلفات صلبة غالبا"،وتمثل المناطق الاقتصادية الخالصة في البحر الأبيض المتوسط مناطق مفضلة للتخلص من هذه المياه والفضلات الملوثة(1).

2- التلوث العرضي:

يعتبر من أقدم الأنشطة التي تسبب التلوث البحري، و يكون التلوث بالنفط عرضيا عندما يكون نتيجة جنوح ناقلات النفط أو تصادمها بالمياه الضحلة أو سفن أخرى أو ارتطامها بالصخور، ولقد شهد البحر المتوسط بين عامي 1977 و 2005 حوالي 380 حادث بحري و حسب إحصائيات المنظمة البحرية الدولية فإن نسبة التلوث بالنفط الناتج عن حوادث الناقلات في حوض البحر المتوسط هي 10% ،وحسب إحصائيات المركز الإقليمي لحالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر المتوسط تم تسجيل أكثر من 82 حادث انسكاب للنفط خلال فترة 1990- 2000 و النسب العالية لهذه الحوادث يكون في أغلب الأحيان راجعا إلى أخطاء بشرية، و العطل الميكانيكي في السفينة أو ظروف الملاحة السيئة(2).

وفيما يخص التلوث من السفن فقد تناولت المادة 06 من اتفاقية برشلونة لحماية بيئة البحر المتوسط << ... لمنع التلوث و التخفيف منه و مكافحته و القضاء عليه إلى أقصى مدى ممكن في منطقة البحر المتوسط الذي تسبب فيه عمليات التصريف من السفن...>> (3).

(1) مرجع نفسه ، ص 04.

(2) Mohamed ALBAKJAJI ,la pollution de la mer méditerranée par les hydrocarbures liée au trafic maritime , Université Paris est ,2010,p 54

(3)أنظر المادة 06 اتفاقية برشلونة المتعلقة بحماية البحر المتوسط من التلوث لعام 1976.

ثالثا : التلوث الناجم عن استكشاف و استغلال الرصيف القاري وقاع البحر.

نظرا للحاجة الماسة إلى النفط الذي يشكل مصدرا رئيسيا للطاقة و الدخل في منطقة البحر المتوسط و باقي دول العالم، فقد بدأ اتجاه الدول حديثا إلى استخراج النفط من أعماق البحر

و تعد الأنشطة التي تقوم بها الدول المختلفة لاستكشاف و استغلال قيعان البحر من أكثر الأسباب المؤدية إلى تلوث البيئة البحرية ، بحيث أدى التوسع في هذه الأنشطة إلى وقوع حوادث تسرب للنفط أثرت على مناطق الحفر و المناطق المجاورة لها ويمكن حصر أربعة أخطار رئيسية تحدث إثر وقوع حوادث من هذه التجهيزات وهي:(1)

_ أخطار ناجمة عن انفجارات في أنابيب الحفر.

_ أخطار ناجمة عن الخزانات العائمة تحت الماء.

_ أخطار ناجمة عن تسرب النفط من الأنابيب الموصلة الى الشاطئ وأثناء عمليات الشحن.

_ تسرب النفط بسبب تصادم المنشات المستعملة في أغراض الكشف و استغلال الموارد المعدنية.

وتوجد كذلك عمليات استخراج المعادن من قاع البحر التي تستلزم الحصول على كميات كبيرة من صخور ورمال القاع وبعد أن تتم معالجتها يعاد إلقاؤها مرة أخرى فتلوث المياه وتغير من تكوين القاع وتقضي على ما به من مظاهر و تؤدي إلى هجرة الأسماك وتخل بالتوازن البيئي، وتستخدم في عمليات الاستخراج الموجات الانفجارية والبنادق الهوائية ومتفجرات الغاز وهذا يؤثر على الأساس الجيولوجي لقاع البحر.

ولقد أصبح استكشاف واستغلال الجرف القاري محل خلاف بين الدول المتجاورة في البحر المتوسط ،مثل ما حدث بين تونس وليبيا ،وبين لبنان وإسرائيل ،بسبب امتداد الآثار إلى أقاليم تلك البلدان والتسبب بأضرار جسيمة على البيئة البحرية (2).

(1) مريم حلايمية ،مرجع سابق،ص61.

(2) كريمة بورحلي ن مرجع سابق ، ص74.

ولقد تمت الإشارة إلى هذا المصدر في المادة 07 من اتفاقية برشلونة :"....لمنع التلوث الناجم عن عمليات استكشاف واستغلال الرصيف القاري وتربته التحتية "

رابعا : التلوث الناجم عن الإغراق.

عرفت المادة 03 من بروتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث بالإغراق :"...هو أي تخلص متعمد من النفايات أو المواد الأخرى في البحر من السفن الطائرات، منصات النفط أو أي منشات موجودة في البحر ...".(1)

حيث تستخدم الدول هذه الطريقة بكثرة ، بحيث تقوم بتصريف الفضلات والنفايات ،والمواد المشعة وطمرها في البحر بدون ضوابط قانونية أو اجراءات سلمية متبعة بمنهج علمي تحت شعار أن البحار و المحيطات شاسعة و بإمكانها تفتيت هذه النفايات و الفضلات و خاصة النفايات النووية منها ، بحيث تعد هذه الأخيرة من أهم الملوثات في البحر المتوسط نظرا لتواجد أربعة عشر مصنعا نوويا ، و سبعة مشاريع طاقة نووية ، ومحطات أخرى منتشرة على ضفاف البحر ، بالإضافة إلى النفايات الصلبة كالبلاستيك و الزجاج و المواد السامة الأخرى التي تقوم العديد من المنشآت الصناعية بإغراقها وثمرها في قاع البحر ، بحيث يؤدي تحلل تلك المواد المشعة و النفايات الصلبة إلى القضاء على مظاهر الحياة و تغيير خصائص الماء وتمت الإشارة إليه في المادة 05 من اتفاقية برشلونة "...الإغراق المتعمد من السفن ،الطائرات لأي مواد سامة...".(2)

---

(1)المادة 03/03 من بروتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث بالاغراق الناجم عن القاء النفايات من السفن والطائرات لسنة 1976.

(2) عبد الحليم أوديني ، حماية بيئة البحر المتوسط في إطار اتفاقية برشلونة والجهود الإقليمية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه ، عنابة ن 2014_2015 ،ص 14.

و من أهم قضايا التلوث بالإغراق في الحوض المتوسط ، المشاريع النووية الإسرائيلية بفلسطين المحتلة وخاصة الأخطار الناجمة عن المفاعل النووي " ديمونة" و الذي خلفت نشاطاته أضرارا بيئية كبيرة على سكان المنطقة و على الحياة البحرية وكذلك في إيطاليا و قضية "الأوحال الحمراء" عام 1969 ، بسبب النفايات الكيميائية السامة الناتجة عن مخلفات مصنع " مونتديسون" الذي امتدت آثاره في الشواطئ الفرنسية ووقعت أضرار كارثية على النظام البيئي في المنطقة (1).

خامسا: ملوثات أخرى

بالإضافة إلى مصادر التلوث التي تم ذكرها سابقا فهناك مصادر أخرى للتلوث نذكر منها :

1ـ التلوث من الجو :

نتيجة للتطور الصناعي الذي يشهده العالم وما ينجم عنه من إطلاق للغازات و الأبخرة السامة في الجو و كنتيجة لذلك تهطل الأمطار المحملة بالتلوث " الأمطار الحمضية " خاصة انبعاث غاز ثنائي أكسيد الكبريت ، و أكسيد النيتروجين ، وتكون هذه المواد المنبعثة في الأغلب من المنشآت الصناعية و محطات إحراق الفحم و مواد السيارات ، وهذا قد يحدث تلوثا كيميائيا خطيرا على البيئة البحرية(2) .

2 ـ القمامة البحرية:

تنتشر على سواحل البحر المتوسط أنواع مختلفة من القمامة منها المنزلية و ما يرميه مرتادو تلك الشواطئ ، وخاصة القطع البلاستيكية حيث يؤدي إلقائها أو تركها إلى إحداث أضرار جسيمة ، فذلك لا يشوه فقط المنظر الجمالي بل تتطلب إزالته مبالغ باهظة ، ويكمن الضرر البيئي الأكبر لهذه الظاهرة في الكائنات البحرية تعلق في هذه النفايات أو تناولها ، وعندما تكون هذه النفايات ذات حجم كبير فإن بعض الغواصين قد يعلقون بها أو قد ترتطم بها السفن و القوارب (3).

(1) عبد الحليم أوديني، مرجع سابق،15ص.

(2) محمد شلوف و سائر صليبه ، مرجع سابق ، ص 149

(3) تقرير الوكالة الأوروبية ، مرجع سابق ، ص 25

3 ـ التلوث الحراري:

ينجم هذا النوع من التلوث عن استخدام كميات كبيرة من المياه للتبريد في مصانع توليد الطاقة الكهربائية الحرارية بحيث تصرف هذه المياه الساخنة في البحار ، وهناك أبضا التلوث الحراري الناجم عن تحلية مياه البحر ، إذ يتم طرح مياه ساخنة ذات تركيز ملحي عالي في البحر و هذه المياه تكون منخفضة الكثافة و اللزوجة ويؤدي دلك إلى ترسب المواد المعلقة فيها و تزيد سرعة تبخرها ، و ترتفع نسبة تفاعلات كيميائية بين مياه البحر و هذه المياه الملوثة حراريا لينجم عن ذلك تناقص شديد في الأوكسجين و هذا يؤثر سلبا على الكائنات الحية في البحر(1) .

4 ـ التلوث الضوضائي:

تعد الضوضاء أحد عناصر تلوث البيئة المستحدثة ، وفي البيئة البحري تعد الضوضاء أصوات غير متجانسة تتجاوز شدتها المعدل الطبيعي ، و بذلك تشوش الإشارات و الذبذبات الصوتية و تمنع انتقالها بين الكائنات الحية البحرية أي تستعملها للتواصل فيما بينها حيث عرفت البيئة البحرية حوادث خروج أنواع من بيئتها الأصلية لتدخل بيئات غير ملائمة نظرا للتشويش بحيث لم تعرف وجهتها و أذى ذلك إلى هلاك العديد منها و يظهر التلوث الضوضائي نتيجة حركة السفن العابرة ، ومحركات أساطيل الصيد البحرية للبوارج و ناقلات النفط و ما تقذفه من أبخرة و إطلاقها لتلك الأصوات التي تعد بالفعل من المؤثرات التي تعاني منها الأسماك و الحيتان و الدلافين التي تستعمل الإشارات الصوتية للتواصل(2).

---

(1)كريمة بورحلي ، مرجع السابق،ص 75.

(2) مرجع نفسه ، ص 81.

الفرع الثاني : مظاهر التلوث .

بما أن البحر المتوسط هو من أكثر البحار المعرضة للتلوث الناتج عن مصادر مختلفة و هذا يقودنا إلى تسليط الضوء على مشكلات التلوث الواقعة في بعض الدول المشاطئة للبحر المتوسط ، و كذلك نتطرق إلى ذكر أهم حوادث ناقلات النفط و ما سببته من تلوث بفضل تسرب النفط إلى البحر المتوسط و أيضا أخطر حادثة بالتلوث الكيميائي و هي " قضية الأوحال الحمراء".

ولقد تم تحديد بؤر التلوث و المناطق المهددة بيئيا على أساس بيانات من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وخطة عمل منطقة البحر المتوسط(1).

أولا : دراسة حالة التلوث في بعض الدول المشاطئة للبحر المتوسط .

سوف نقوم بدراسة لحالة التلوث في بعض الدول الساحلية كل على حدة و ذلك كما يلي(2):

1 ـ الجزائر:

تعتبر الجزائر من أهم الدول المطلة على البحر المتوسط ، ويقطن سواحلها أزيد من 12 مليون نسمة وهم بذلك يمثلون 45% من سكان الدولة ، وتعتبر الجزائر العاصمة و عنابة وسكيكدة و وهران و مستغانم و غزوات و بجاية و أرزيو ومن أهم المدن الساحلية ، ويمكن تحديد مصادر و أسباب التلوث في الجزائر كالآتي :

ـ التلوث بهيدروكربون البترول منتشر بشدة في السواحل الجزائرية بسبب خطوط شحن النفط التي تنقل 150 مليون طن في العام و هو ما يؤدي إلى خسارة على مستوى التشغيل و فقدان عمليات هائلة من النفط و الزيوت ، و كذلك الأوحال السامة التي تخرج من محطات تكرير البترول و إنتاج الغاز الطبيعي خاصة مدينة أرزيو و سكيكدة و الجزائر العاصمة .

---

(1) عبد الحليم أوديني ، مرجع سابق ، ص 12.

(2) تقرير الوكالة الأوروبية ، مرجع سابق ، ص 29.

ـ التلوث بمياه الصرف غير المعالجة من الاستخدام الحضري و الصناعي و التي يتم التخلص منها مباشرة دون معالجة ، وعلى الرغم من إنشاء أزيد من 17 محطة للمعالجة إلا أنه لا تتواجد سوى 05 محطات قيد العمل مما يمثل تقريبا 25% من طاقة المعالجة الإجمالية و نقلا عن الدراسات فإنه توجد بعض المواد السامة و الكائنات المجهرية الغائطية في سواحل الجزائر وهذا ما يجعلها تتعدى معايير الصحة .

ـ كذلك يوجد تآكل السواحل، و الذي يعتبر من القضايا المحورية ، حيث أنه يمثل 85% من السواحل الرملية الجزائرية البالغ طولها بين 250 ـ 300 كم آخذة في التراجع و هي تفقد الرمل بمعدل يتراوح بين 0,30 ــ 10,4 متر سنويا(1) .

2 ـ إيطاليا :

يبلغ طول الساحل الإيطالي 7500 كم ، و يمكن تحديد مصادر و أساب التلوث فيها كمايلي:

ـ تصب مصارف الصرف الصحي التي تغطي المنطقة كلها مباشرة في البحر ، بالإضافة إلى مياه الصرف من الاستخدام الصناعي ، و يعد نهر " بو" من أهم ناقلات التلوث في المنطقة لأنة يعمل على نقل مياه الصرف و مياه الصرف الزراعية، إذ قدرت كمية النيتروجين التي ينقلها النهر ب 270000 طن سنويا مما أذى إلى نمو مفرط للطحالب في المنطقة ، و تعاني المدن الإيطالية أيضا من التلوث بهيدروكربون البترول بسبب المرور البحري المكثف إذ تتم 41% من عمليات نقل النفط عبر موانئ إيطالية(2) .

---

(1) مرجع نفسه ، ص30.

(2) مرجع نفسه ، 35.

3 ـ اليونان :

يبلغ طول ساحل اليونان حوالي 15000، و يقطنه 50% من سكان اليونان ،كما يحتضن معظم الأنشطة الصناعية ، و تستخدم معظم المدن اليونانية منشآت لمعالجة الصرف الصحي لكن بطريقة ضعيفة بالأخص الصرف الصحي في المناطق الزراعية بحيث تكون هذه الأخيرة مصدرا للنيتروجين في السواحل ، و كذلك مياه الصرف من ترسانات السفن و مصانع الحديد و الصلب و معامل تكرير البترول ومصانع الإسمنت والورق وتركيزات عالية للمعادن الثقيلة، و في بعض الأحيان تواجد آثار لازدهار طحلبي .

4 ـ إسبانيا :

يقطن ساحل إسبانيا 15,6 مليون نسمة ،و يؤثر التوسع الحضري في المدن الساحلية في النظم البيئية ،بحيث تعاني من التلوث بمياه الصرف الصحي ،والمعادن الثقيلة ،والتلوث بهيدروكربون البترول الناتج عن الملاحة البحرية و نقل النفط و يؤثر التوسع العمراني بالقرب من الشواطئ بسبب إقامة المنتجعات السياحية و بناء البيوت في أهم النظم البيئية الحيوية كالكثبان و الشواطئ الرملية و ساحل البحر و تعرضه لجميع أنواع الملوثات، كالقمامة المنزلية والنفايات التي يخلفها السياح .

5 ـ تركيا:

يمتد الساحل التركي بطول 8333 كم ، وتعد المراكز الحضرية و الصناعية و محطات النفط و مرافق الزراعة و الاستجمام على الساحل هي مصادر التلوث في سواحلها ، فهناك تسارع حركة التوسع الحضري بسب البناء و منشآت الاستجمام عند بحر إيجة خط الساحل عند البحر المتوسط و ذلك يؤدي إلى تعرية رمال الشواطئ و التغيير في النظم البيئية الحيوية لها ، و نجد كدالك مياه الصرف الصحي و الصناعي ، و الازدهار الطحلبي وانسكاب البترول بسبب الملاحة البحرية الكثيفة في المنطقة الاقتصادية و التجارية السياحية منها (1).

(1) مرجع نفسه ،ص ص ص 32 ، 40 ، 42 .

ثانيا : أهم حوادث التلوث في البحر المتوسط .

1- جنوح الناقلة هافن سنة 1991 :

يعد رابع أكبر تلوث بالنفط في العالم ، حيث انفجرت ناقلة النفط هافن قرابة السواحل الإيطالية " ساحل جنوة " في 11 أفريل 1991 ، و أدى ذلك إلى تسرب 144,000 طن من النفط محدثة بذلك دوي انفجار هائل و ارتفعت ألسنة اللهب 100 متر في السماء ، و توفي إثر ذلك ستة رجال من طاقم السفينة ، و امتدت آثار التلوث نتيجة الحادث ما يزيد عن 12 عاما.

2- كارثة تصادم الناقلتين جينمار كيستريل و تريجاتا سنة 2005 .

اصطدمت سفينتا شحن تحملان النفط قبالة السواحل الشمالية بمصر مما أسفر عن تسرب آلاف البراميل من النفط الخام إلى مياه البحر المتوسط و سبب وقوع الحادث هو هبوب رياح شديدة في المنطقة ، و لم ترد تقارير عن وقوع إصابات نتيجة تصادم السفينتين ، ولكن بقع النفط المتسربة قد أثرت على البيئة البحرية حيث تسرب ألف طن من النفط من سفينة جينمار كيستريل ، في حين تسرب 500 طن من النفط من السفينة تريجاتا(1).

3- قضية الأوحال الحمراء :

تعد من أهم قضايا التلوث بالكيماويات التي وقعت بالبحر المتوسط سنة 1969 ، وسببت آثارا ضارة على الأحياء البحرية و الصيد في منطقة البحر المتوسط حيث قامت الشراكة الإيطالية " مونيتكاتيني إيديسون " بإنشاء مصنع لمادة البوكاسيد شديدة التلوث في جنوب مدينة ليفورن ، و قررت الشركة إلقاء المواد المستعملة في البحر ، و أنشأت سفينتي صهريج تتسع 1558 طن من الفضلات ، إضافة إلى بناء أنبوب يربط المصنع بالساحل ، و نجم عن ذلك تلوث البحر باللون الأحمر و امتدت آثار التلوث إلى الشواطئ الفرنسية (2).

---

(1) أسعد علي ، أيمن الأحمد ، عمر الوكاع ، تلوث البيئة البحرية بالنفط ، مجلة جامعة حلب للدراسات و البحوث العلمية ، العدد 1 ن 2007 ، ص ص 13 ،14.

(2) عبد الحليم أوديني ، مرجع سابق، ص 23.

المبحث الثاني:النظام القانوني لحماية البحر المتوسط.

من المعلوم أن تلوث البيئة البحرية هو نتيجة نلوث البيئة هو النتيجة الطبيعية لاعتماد أغلب دول العالم على البحر لإشباع حاجياتها ، و لذلك فقد سعت الدول إلى حمايته باعتباره كنزا للموارد الطبيعية و ملكا للأجيال القادمة ، و من هذا المنطلق أبرمت العديد من الاتفاقيات التي استهدفت الحد من ظاهرة تلوث البحار .(1)

و نجد أن دول منطقة حوض البحر المتوسط قد سارعت بدورها إلى حمايته و الحد من تفاقم التلوث الحاصل فيه ، و هذا ما يبرز حاجة المنطقة إلى تنظيم إقليمي يقيها من مخاطر التلوث ، و يظهر ذلك من خلال حرص ندوة الأمم المتحدة المنعقدة بستوكهولم على التشجيع التعاون الإقليمي و تطبيقا لتوصيات الندوة تم تبني وثيقة عمل بين دول المتوسط سميت خطة العمل في حوض المتوسط سنة 1975 و أصبحت بمثابة برنامج عمل في مجال مكافحة التلوث البحري، و إثر ذلك عقد مؤتمر دبلوماسي في برشلونة من 02 إلى 12 فبراير 1976 و اعتمد خلاله النص النهائي للاتفاقية الإطار اتفاقية برشلونة لحماية البحر المتوسط من التلوث في 16 فبراير 1976 و دخلت حيز التنفيذ في 12 فبراير 1978 تحدد المبادئ العامة لحماية البحر المتوسط من التلوث و يلحق بالاتفاقية مجموعة من البروتوكولات التنفيذية لمكافحة مختلف مصادر التلوث ، ولكن مع التطورات التي شهدها القانون الدولي و التغييرات التي طالت المجتمع الدولي ، فقد ارتأت الدول المتعاقدة في اتفاقية برشلونة إلى البحث عن نظام أكثر فعالية ، ونتج عن ذلك تعديل اتفاقية برشلونة لحماية البيئة البحرية و المنطقة الساحلية .(2)

و لذلك من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى الاتفاقية الإطار (مطلب أول) ثم إلى التعديلات التي أدخلت على الاتفاقية و البروتوكولات الملحقة بها (المطلب الثاني).

---

(1) واعلي جمال ن الحماية القانونية للبيئة من أخطار التلوث (دراسة مقارنة) ، أطروحة دكتوراه في القانون الخاص ، جامعة تلمسان ، 2009 ،2010 ، ص 101.

(2) نظام برشلونة لحماية البيئة البحرية في البحر الأبيض المتوسط ، م ع ق ، 38 ، ص 79 من الموقع www.univ .saida .dz. .

المطلب الأول : الإتفاقية الإطار (إتفاقية برشلونة) لحماية البحر الأبيض و المتوسط من التلوث و البروتوكولات الملحقة بها .

إن الزيادة في معدلات تلوث المتوسط قد رفعت من مستوى الوعي بضرورة اتخاذ تدابير من أجل حماية و تحسين البيئة البحرية للمتوسط لذلك نجد تدابير من أجل حماية و تحسين البيئة البحرية و لذلك نجد اتفاقية برشلونة لحماية البحر المتوسط و التي تعد أول اتفاقية تبرم في إطار برنامج البحار الإقليمية ، تكون بذلك نتاجا عن خطة العمل من أجل المتوسط و أصبحت نموذجا مرجعيا للإتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة، كما تصاحبها بروتوكولات إضافية تعتبر صكوكا ملزمة قانونا .(1)

لذلك سنقوم من خلال المطلب بدراسة اتفاقية برشلونة الإطار (فرع أول) ثم البروتوكولات الملحقة بها (فرع ثاني) .

الفرع الأول : اتفاقية برشلونة لحماية بيئة البحر المتوسط من التلوث .

هي نتاج عن خطة العمل في البحر المتوسط ، وتعد أول اتفاقية إقليمية تبرم في إطار برنامج البحار الإقليمية الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 1974 ، و وضعت لأول مرة إطارا قانونيا خاصا لحماية البحر الأبيض المتوسط و بذلك أصبحت نموذجا مرجعيا للاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة ، لكنها تندرج ضمن حركة دولية لمحاربة التلوث وعلى الصعيد الدولي نجد مجموعة من القواعد الاتفاقية قد ساعدت على وضع هذه الاتفاقية وهي :(2)

ـ اتفاقية أوسلو المبرمة في 15 ـ02ـ1972 المتعلقة بمنع تلوث البحر الناجم عن الإلقاء من السفن و الطائرات .

ـ اتفاقية لندن المبرمة في 29 ـ12ـ1972 المتعلقة بمنع تلوث البحر الناجم عن إلقاء النفايات .

(1)علي عدنان الفيل ، المنهجية التشريعية في حماية البيئة ، دراسة مقارنة ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن 2003، ص 52.

(2) رياض صالح أبو العطا ، حماية البيئة في ضوء القانون الدولي ن دار الجامعة الجديدة ، 2009 ، ص 121.

– اتفاقية هلسنكي المبرمة في 23 ـ 03 ـ1974 المتعلقة بجمالية البيئة البحرية في بحر البلطيق .

ـ اتفاقية باريس المبرمة في 04 ـ 06 ـ1972 المتعلقة بمنع تلوث المناطق الساحلية من مصادر برية .(1)

و تحدد الاتفاقية الإطار المبادئ العامة التي تقوم عليها حماية البحر المتوسط من التلوث وتبعا لذلك تقوم البلدان المتعاقدة باتخاذ كل الإجراءات اللازمة من أجل حماية و تحسين نوعية الوسط البحري و تجنب أسباب التلوث بالمنطقة ، إذ نصت في مادتها الرابعة في الفقرة الأولى <<تلزم الأطراف المتعاقدة منفردة أو على نحو مشترك ، كافة التدابير المناسبة طبقا لأحكام هذه الاتفاقية ....>> (2).

بصفة عامة نجد أن الاتفاقية جاءت بأهم بنود حماية منطقة حوض المتوسط و قد دعت الدول المتعاقدة إلى محاربة كل أشكال التلوث التي قد تؤثر على مياهه وموارده الطبيعية و تكون بذلك قد وضعت البنية الأساسية لنظام قانوني إقليمي و دولي ضد التلوث في المنطقة و يشكل محتوى هدا النظام من الأحكام التي تربك الدول الأطراف الاتفاقية و ذلك من خلال الالتزام بالتعاون الذي يأخذ ثلاثة أشكال ، التعاون العلمي و إقامة نظام للرصد المستمر للملوثات و أثرها على البيئة البحرية ، و اجتماع للأطراف المتعاقدة كل سنتين و أخيرا التشاور من أجل اعتماد بروتوكولات تتضمن إجراءات ضرورية لتنفيذ بنود الاتفاقية .

و تعتبر اتفاقية برشلونة رائدة في مجال التعاون الإقليمي لحماية البيئة البحرية و الساحلية فهي من أشمل الاتفاقيات فيما يخص موضوعات الحماية ، كما تمتاز بأنها تكرس الطابع الوقائي لتجنب الضرر البيئي . (3)

---

(1) مرجع نفسه ، 122.

(2) انظر المادة 04 من الاتفاقية.

(3) صليحة علي صداقة ، النظام القانوني لحماية البيئة البحرية من التلوث في البحر المتوسط ، منشورات جامعة قان يونس ، بنغازي ، 1995 ، ص 82.

أولا : المساهمة في الوثيقة القانونية .

تم استعمال بعض الأدوات و الوسائل القانونية التقليدية للقانون من أجل ربط الدول بالنصوص الاتفاقية منها:

1 ـ التوقيع:

لقد تم التوقيع على الاتفاقية من قبل : ألبانيا ، الجزائر ، البوسنة و الهرسك ، كرواتيا قبرص ، مصر ، فرنسا ، اليونان ،إسرائيل ،إيطاليا ،لبنان ، ليبيا ، مالطا ، موناكو ،المغرب سلوفينيا ، سوريا .، تونس ، تركيا ، صربيا ، جبل الأسود ، الإتحاد الأوروبي. تتميز إجراءات التوقيع على الاتفاقية ، بخصوصية ربط التوقيع عليها بالتوقيع على بروتوكول واحد على الأقل ،و نتيجة لذلك فإن التوقيع على البروتوكول و المصادقة عليه و قبوله من قبل الدول الأعضاء يتم في نفس الوقت مع الاتفاقية ، وهذا الشرط يعكس حقيقة أن الاتفاقية ما هي إلا إطار عام ، فالاتفاقية الإطار و البروتوكولات يشكلان مجموعة تكميلية يطلق عليها " نظام برشلونة ". (1)

و لذلك نجد أن الربط بين الاتفاقية الإطار و البروتوكولات ليس متروكا للسلطة التقديرية للدول فالاتفاقية مفتوحة للتوقيع من قبل الجماعة الاقتصادية الأوروبية أو أي تجمع اقتصادي مماثل يكون عضوا واحدا فيه على الأقل من الدول الساحلية لمنطقة البحر المتوسط (2).

2ـ التصديق، الانضمام و بدء النفاذ:

تخضع اتفاقية برشلونة و أي بروتوكول ملحق بها للتصديق و القبول أو الموافقة حسب الأوضاع الدستورية المعمول بها في كل دولة ، و تودع صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة لدى حكومة إسبانيا التي تضطلع بوظائف المودع إليه (3).

(1) أنظر المادة 24 من الاتفاقية.

(2) أنظر المادة 30 من الاتفاقية.

(3) أنظر المادة 25 من الاتفاقية.

ويبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في نفس تاريخ بدء نفاذ أول بروتوكول، و يبدأ إنفاذ هذا الأخير في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ إيداع ستة صكوك بالتصديق أو القبول كما يجوز لأي دولة الانضمام للاتفاقية و البروتوكولات بعد بدأ نفاذهما.(1)

3 ـ الانسحاب:

يجوز لأي طرف من الأطراف المتعاقدة و في أي وقت بعد انقضاء 03 سنوات من تاريخ بدأ نفاذ هذه الاتفاقية، أن ينسحب من الاتفاقية عن طريق تقديم إخطار كتابي بالانسحاب و يصبح الانسحاب نافذا بعد تسعين يوما من تاريخ تلقي المودع لديه الإخطار.(2)

4 ـ تعديل الاتفاقية و البروتوكولات.

من أجل جعل نصوص الاتفاقية مرنة، سمح واضعو الاتفاقية للأطراف إمكانية إضافة بروتوكولات جديدة، و تعديل البروتوكولات و الملاحق القائمة. (3)

ثانيا : الإطار المؤسساتي للاتفاقية .

تتكون أجهزة الاتفاقية من :

ـ 1 المنظمة:

توكل الأطراف المتعاقدة مهمة تنفيذ وظائف الأمانة إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، و يعهد للمنظمة بمسؤولية تنفيذ وظائف الأمانة التالية :

_ الدعوة إلى عقد و إعداد اجتماعات و مؤتمرات الأطراف المتعاقدة .

_ إحاطة الأطراف المتعاقدة بالإخطارات و التقارير و المعلومات(4)

(1) أنظر المواد 26 –27 من الاتفاقية.

(2) أنظر المادة 28 فقرة 1، 2 من الاتفاقية.

(3) أنظر المادة 16 من الاتفاقية.

(4) أنظر المادة 13 من الاتفاقية.

ـ استلام نسخ الاتفاقات الثنائية و متعددة الأطراف التي دخلت فيها الأطراف المتعاقدة و التي تتماشى مع هذه الاتفاقية و تتوافق مع القانون الدولي.

ـ النظر في الاستفسارات و المعلومات الواردة من الأطراف المتعاقدة و التشاور معها بشأن المسائل المتعلقة بهذه الاتفاقية و البروتوكولات و الملاحق الملحقة بها.

ـ تأمين التنسيق الضروري مع الهيآت الدولية الأخرى التي تعتبرها الأطراف مختصة .

ـ مباشرة الوظائف التي تعهد إليها بمقتضى بروتوكولات الاتفاقية.

ـ مباشرة أي وظائف أخرى تسندها إليها الأطراف المتعاقدة . (1)

2 ـ مكتب الأطراف المتعاقدة و اجتماعاتها.

يتألف المكتب من ممثلي الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية للمنتخبين أثناء الاجتماعات و يراعى عند انتخابهم مبدأ التوزيع الجغرافي العادل ، كما ترد وظائف المكتب و اختصاصاته و شروط عمله في النظام الداخلي الذي تعتمده الأطراف المتعاقدة .

يجوز للأطراف المتعاقدة أن تقرر لحضور اجتماعاتها و مؤتمراتها كمراقبين أي دولة غير طرف متعاقد أو أي منظمة حكومية دولية ، أو أي منظمة غير حكومية تتعلق أنشطتها بالاتفاقية ، لكن دون حق التصويت ، و يجوز لهم تقديم أي معلومات أو تقرير يتعلق بأهداف الاتفاقية ، و يحدد النظام الداخلي الذي تعتمده الأطراف شروط قبول المراقبين و مشاركتهم ،كما تعقد الأطراف اجتماعات عادية مرة كل عامين، و تعقد اجتماعات استثنائية في أي وقت تراه ضروريا وذلك بناءا على طلب المنظمة أو أي طرف متعاقد.(2)

(1) أنظر المادة 13 من الاتفاقية.

(2) أنظر المادة 14 من الاتفاقية.

ثالثا : الإلتزامات الواردة في اتفاقية برشلونة.

لقد نظمت اتفاقية برشلونة التعاون الدولي لاتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لحالات التلوث الطارئة أيا كان سببها ، ووضع برامج لرصد التلوث في منطقة البحر المتوسط والتعاون في البحوث العلمية و التقنية المتعلقة بكافة أنواع التلوث البحري ، و كذلك شملت الاتفاقية حماية التنوع البيولوجي . (1)

1 ـ مكافحة التلوث البحري

تعرض اتفاقية برشلونة مبدأ أساسي بمقتضاه تتحد الأطراف المتعاقدة سواء منفردة أو مشتركة كافة التدابير بغية وقاية البحر المتوسط من التلوث و مكافحته و حماية البيئة البحرية في المنطقة و تحسينها . (2)

و تبعا لأحكام الاتفاقية ، تلتزم الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لمنع التلوث أو الحد منه ، و حظر إلقاء الفضلات من السفن أو الطائرات ، أو التلوث الناجم عن استكشاف أو استغلال قاع البحر ، أو الناتج عن تصريف الأنهار أو المنشآت الساحلية أو مصادر أخرى في البر داخل أراضيها و كذلك الرصد المستمر لحالات التلوث و يظهر النظام القانوني لمكافحة التلوث البحري بتكريسه للمبادئ القانونية الخاصة مثل مبدأ حسن النية ، و حسن الجوار و عدم التعسف و استعمال الحق و المساواة في السيادة ، إذ نجد أن الاتفاقية قد نظمت التعاون الدولي بشأن اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لحالات التلوث الطارئة أيا كان سببها ووضع برامج لرصد التلوث في المنطقة و التعاون في المجال العلمي و التقني لمكافحة التلوث في منطقة البحر المتوسط .(3)

(1) عبد الحليم أوديني، مرجع السابق، ص64.

(2) المرجع نفسه، ص66.

(3)) أنظر المواد من 04-10 من الاتفاقية.

2 ـ حماية التنوع البيولوجي

وفقا لاتفاقية برشلونة تتخذ الأطراف المتعاقدة الإجراءات المناسبة لحماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية النادرة أو الهشة و كذلك أنواع الحيوانات و النباتات البرية النادرة أو المستنفدة أو المهددة و المعرضة للخطر في المنطقة التي تغطيها الاتفاقية ، و قد شهد إقليم المتوسط تطورا للأنشطة البشرية وافق ذلك تحول النظم الإيكولوجية .(1)

الفرع الثاني : بروتوكولات اتفاقية برشلونة لحماية البحر المتوسط.

بعد أن تم إنشاء نظام شامل لحماية البحر الأبيض المتوسط ، بعد ذلك تم تطوير قواعد قانونية محددة ومنفصلة عن النصوص الإطارية ، و متلائمة مع المبادئ و القواعد العامة التي تمت دراستها ، و المتعلقة بمختلف أشكال التلوث و المشاكل التي تطرحها حماية البيئة البحرية و هذه القواعد تتمثل في البروتوكولات التقنية و القانونية التابعة للاتفاقية .

تم التوقيع على بروتوكولين مع الاتفاقية في آن واحد البروتوكول الخاص بالوقاية من تلوث البحر الأبيض المتوسط من إلقاء النفايات من السفن و الطائرات ، والبروتوكول الخاص بالتعاون في مكافحة التلوث في البحر المتوسط ، بعد هذين البروتوكولين الأساسيين وسرعان ما استكملت ببروتوكول المصادر البيئية و بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة و سوف نتناولها كالتالي : (2)

1 ـ بروتوكول مكافحة التلوث الناجم عن عمليات الإغراق من السفن و الطائرات

تم اعتماد هذا البروتوكول ، بمؤتمر المفوضين بشأن اتفاقية برشلونة المنعقد ببرشلونة بتاريخ 10 ـ جوان 1976 ، و دخل حيز التنفيذ بتاريخ 12 ـ 02 ـ1978 و يعتبر آلية قانونية شاملة تؤخذ بعين الاعتبار نطاق تطبيق البروتوكول و هو منطقة البحر المتوسط .(3)

(1) أنظر مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة على الرابط :www.rac.spa.org

(2) صليحة علي صداقة، مرجع سابق،ص102.

(3) أنظر المواد 04-05 من البروتوكول المتعلق بمكافحة التلوث الناجم عن عمليات الإغراق من السفن و الطائرات.

و ينظم البروتوكول إلقاء المواد وفقا لثلاث خصائص :

ـ يحظر إغراق النفايات أو المواد الأخرى في المعلق الأول بهذا البروتوكول في منطقة البحر المتوسط ، هذه القائمة المعروفة باسم " القائمة السوداء " و تشمل المركبات الهالوجينية العضوية ، المركبات السيليكونية ، مواد البلاستيك و النفط الخام و المواد الهيدروكوبونية المشتقة من النفط ... .

ـ لإغراق النفايات أو المواد الأخرى، لابد من استصدار تصريح خاص مسبق من السلطات الوطنية المختصة، و تشمل قائمة المادة على الزرنيخ، الرصاص، الزنك، الكروم، النيكل...

ـ لإغراق النفايات بأنواعها كلها أو المواد الأخرى في منطقة البحر المتوسط يجب استصدار تصريح عام مسبق من السلطات المختصة. (1)

2 ـ بروتوكول مكافحة التلوث بالنفط أو المواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة

تم اعتماد البروتوكول المتعلق بمنع التلوث من السفن و مكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط في الحالات الطارئة المنعقد ببرشلونة في نفس الوقت مع الاتفاقية الإطار بتاريخ 10 ـ 06 ـ 1976 ، و دخل حيز التنفيذ بتاريخ 12 ـ 02 ـ 1978 . (2)

تقدم نصوص البروتوكول مجموعة من القواعد التي تسمح بتنظيم التعاون بين الدول في مجال مكافحة هذا النوع من التلوث ، و تستند هذه القواعد الإقليمية إلى حد كبير على القواعد التي حددتها الاتفاقيات الدولية مثل الاتفاقية الدولية للوقاية من التلوث الناجم عن السفن لعام 1973 و الاتفاقية الدولية للتدخل في أعالي البحار في حالة وقوع حوادث تلوث بالنفط لعام 1969 وهذا يوضح رغبة الدول المطلة على البحر المتوسط الانضمام إلى التنظيم الدولي الموجود في هذا المجال ، وإعطاء البروتوكول صدى واسع على المستوى الإقليمي .(3)

(1) أنظر المواد 04-05 من البروتوكول المتعلق بمكافحة التلوث الناجم عن عمليات الإغراق من السفن و الطائرات.

(2) عبد الحليم أوديني، مرجع سابق،ص61.

(3) صليحة علي صداقة، مرجع سابق ،ص108.

حيث نجد أن مبدأ التعاون الوارد في نصوص البروتوكول موجه في منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى تلوث يتميز بشدته و مصدره العرضي و تأثير تراكم النفط و المواد الضارة الأخرى الملوثة .

و توصي نصوص البروتوكول بالتعاون الذي يتم إنجازه على عدة مراحل ، و إنشاء تعاون خاص من أجل تعزيز و ترقية وسائل المكافحة و الرصد و الإعلام ، قبل حدوث الحالة الطارئة ، و اتخاذ التدابير عند وقوعها . (1)

3 ـ بروتوكول مكافحة التلوث من مصادر برية

تم التوصل إليه في أثينا 12 ـ 17 ماي 1980 و بدأ تنفيذه في 18. جويلية 1983 و معدل في 08 ـ مارس 1996 ، و بمجرد التوقيع على الاتفاقية بدأت حول البحر الأبيض المتوسط في دراسة مشروع بروتوكول متعلق بحماية البحر الأبيض المتوسط من مصادر برية و ذلك عن طريق عقد سلسلة من الاجتماعات أولها الاجتماع المنعقد بأثينا 1977 ثم الاجتماع المنعقد بالبندقية ، و الذي تم خلاله تحرير نص المشروع التمهيدي للبروتوكول و تبادل أولى وجهات النظر .

ورد في ديباجة البروتوكول الضغوطات التي تتعرض لها البيئة في الحر الموسط و اعترفت الدول المتعاقدة بالخطر الذي يهدد لبيئة البحرية من جراء التلوث من مصادر برية، و باختلاف مستويات التنمية بين الدول الساحلية ، وهذا أدى إلى اعتماد قرار .

يدعو الدول الأطراف إلى التعاون الوثيق و اتخاذ التدابير الضرورية لحماية البحر الأبيض المتوسط من مصادر برية.(2)

(1) صليحة علي صداقة، مرجع سابق ،ص110.

(2) أنظر بروتوكول المصادر البرية لعام 1996.

تتعهد الأطراف المتعاقدة بالقضاء على التلوث من مصادر برية و المدرجة في المرفق الأول من البروتوكول ، و تم اختيار هذه المواد خصوصا على أساس تسميتها و تشمل : مركبات الفسفور العضوي ، مركبات الهالوجين ، زيوت التشحيم ، المواد الصناعية الثابتة التي يمكن أن تطفو أو تغوص أو تبقى عالقة و غيرها من المواد الأخرى ، و نجد أيضا المواد السامة المدرجة في المرفق الثاني و هي : الزئبق، النحاس، النيكل، الكروم، الرصاص، السيلينيوم المبيدات الحيوية ومشتقاتها.(1)

4 ـ البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة 1982 :

تم التوصل إليه في جينيف يوم 03 أفريل 1982 ، هو متعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط ، وقعت عليه اثنتي عشرة دولة . (2)

المطلب الثاني: التعديلات التي أدخلت على الاتفاقية الإطار و البروتوكولات الملحقة بها .

كان نظام برشلونة لحماية البيئة البحرية ، محل أربع تعديلات ، الأول من اتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث المعتمدة في 16ـ 02 ـ 1976 لتسمي بعد ذلك اتفاقية حماية البيئة البحرية و المناطق الساحلية للبحر المتوسط في 10 ـ06ـ1995 و التغييرين الآخرين مسا على التوالي ، البروتوكول المتعلق بحماية البحر المتوسط من مصادر أرضية المعتمد في 17 ـ05ـ1980 ، و البروتوكول المتعلق بالوقاية من التلوث الناجم عن الإلقاء من السفن و الطائرات المعتمد في 16ـ12ـ1976، و اعتماد بروتوكول جديد يتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة و التنوع البيولوجي ليحل محل البروتوكول المتعلق بحماية المناطق المتمتعة بحماية خاصة في البحر المتوسط الذي سبق اعتماده في 03ـ04ـ 1982 . (3)

(1) أنظر بروتوكول المصادر البرية لعام 1996.

(2) واعلي جمال، مرجع سابق،ص107 .

(3) خطة عمل البحر المتوسط، مرجع سابق، ص09.

و لقد تناولت التعديلات الجديدة مجموعة من المبدأ و الأسس و القواعد التنظيمية بالإضافة إلى القطاعات المواضيعية و هذه التغييرات لا تخل بالتنظيم العام لنظام برشلونة المعدلة.

و للوقوف على أهم هذه التعديلات التي طالت نظام برشلونة سوف نتناول التعديلات التي أدخلت على الاتفاقية الإطار (فرع أول)، ثم التعديلات التي طالت البروتوكولات اللاحقة بالاتفاقية (فرع ثاني) .

الفرع الأول: التعديلات التي أدخلت على الاتفاقية الإطار.

لقد تم تعديل اتفاقية برشلونة لحماية البيئة البحرية للمتوسط من التلوث المبرمة في 16.فيفري.1976 ،وذلك في 10.جوان.1995 من قبل مؤتمر المفوضين خلال الفترة الممتدة من 09_10 جوان 1995،حيث أعيد تسميتها على أنها اتفاقية "حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط"، والتي بدأ نفاذها في 09 جويلية 2004.

مس التعديل الديباجة وستة عشرة مادة ، وكذلك تمت إضافة ستة مواد جديدة تتعلق بصيانة التنوع البيولوجي ، التلوث الناجم عن نقل النفايات الخطيرة والتخلص منها عبر الحدود كذلك نجد التشريع البيئي ، الإعلام الجماهيري والمشاركة ، كما أعيد ترقيم المواد 10_16_17_ 19_22_29، وأصبحت 12_22_29_25_28_35 على التوالي، ولقد تناولت التعديلات الجديدة المبادئ والأسس العامة للاتفاقية،وتم التوسيع من الالتزامات الواردة فيها ومن نطاقها الجغرافي ، كما تضمنت أحكام أخرى تفرض التزامات جديدة على الأطراف المتعاقدة .(1)

(1) نظام برشلونة، مرجع سابق، ص162.

والتي سنتناولها كالآتي :

أولا: المبادئ والأسس العامة.

أضيفت أربع فقرات في الديباجة تتضمن أن الأطراف المتعاقدة تدرك القيمة الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية للبيئة البحرية في منطقة البحر المتوسط و مسؤوليتها في الحفاظ على هذا التراث المشترك و تنميته بطريقة مستدامة لفائدة الأجيال في المستقبل، و أنها تقدر تماما الحاجة إلى التعاون الوثيق بين الدول و المنظمات الدولية المعنية لنهج منسق و شامل على الصعيد الإقليمي لحماية البيئة البحرية في منطقة المتوسط، كما أنها تأخذ في عين الاعتبار مجموعة من الإعلانات و المواثيق ذات الصلة و هي: (1)

- ميثاق نيقوسيا لعام 1990.
- نتائج مؤتمر الأمم المتحدة في ريو دي جانيرو 1992.
- توصيات مؤتمر الدار البيضاء.
- إعلان تونس بشأن التنمية المستدامة في البحر المتوسط 1994
- إعلان جنوة لعام 1995 .
- إعلان القاهرة للتعاون الأورومتوسطي بشأن البيئة في حوض المتوسط.

1- توسيع النطاق الجغرافي:

نظرا لما تعرضت له الاتفاقية الإطار لعام 1976 بسبب استبعادها للمناطق الداخلية و المناطق الساحلية ممن نطاق تطبيقها رغم أن حوالي 80٪ من التلوث يأتي من السواحل وسعت الاتفاقية من النطاق الجغرافي لتطبيقها، بحيث عدلت المادة الأولى و أصبحت تشمل المناطق الساحلية، كما أضافت الفقرة الثانية من نفس المادة إمكانية تمديد النطاق الجغرافية للبروتوكولات المتصلة بهذه الاتفاقية .(2)

---

(1) عبد الحليم أوديني، لمرجع سابق،ص70.

(2) أنظر المادة 01 من اتفاقية برشلونة المتعلقة بحماية البيئة البحرية و المناطق الساحلية في المتوسط لعام 1995.

2- توسيع نظام المسؤولية و التعويض:

تم اعتماد قواعد و إجراءات مناسبة لتحديد المسؤولية و التعويض الناجم عن تلوث البيئة البحرية في منطقة البحر المتوسط و لتحديد موضوع المسؤولية و التعويض في البحر المتوسط تم التأكيد على الحاجة إلى وضع قواعد ملائمة بشأنها في الاجتماع الثالث عشر بكاتانيا، و الرابع عشر بسلوفينيا، كما نجد أن لجنة الخبراء القانونيين و الفنيين قواعد و إجراءات لتحديد المسؤولية و التعويض و ذلك فالاجتماع الأول المنعقد في 2006 بليتراكي في اليونان، و الاجتماع الثاني2007 بأثينا في اليونان، و الاجتماع المنعقد في ألميريا بإسبانيا عام 2008.(1)

و يدعو الاجتماع الأطراف المتعاقدة إلى اتخاذ تدابير مناسبة حسب الاقتضاء لتنفيذ المبادئ التوجيهية، و الأخذ بعين الاعتبار الجوانب القانونية، الاقتصادية و الاجتماعية لنظام المسؤولية و التعويض في البحر الأبيض المتوسط.(2)

ثانيا : توسيع الالتزامات العامة .

لقد تضمنت الاتفاقية العديد من التعديلات و التي سنتناولها كالآتي:

1- التلوث من مصادر برية:

تم إضافة التدابير المتعلقة بمنع التلوث و التخفيف منه و مكافحته و القضاء عليه إلى أقصى حد في منطقة البحر المتوسط، و هذه التدابير تنطبق على التلوث من مصادر برية ناشئ في أراضي الأطراف، و التي تصل البحر مباشرة من مخارج التصريف في البحر أو من خلال التخلص الساحلي، أو غير مباشرة من خلال الأنهار و القنوات أو مجاري المياه الجوفية، و لقد تحول مكافحة التلوث من السماح بممارسة الأنشطة و منعها ف بعض الحالات، إلى منعها و الترخيص بها كاستثناء في حالات أخرى.(3)

(1) تقرير لجنة الخبراء القانونيين لدراسة مشروع يتضمن مبادئ توجيهية لتحديد المسؤولية و التعويض عن الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة البحرية في المتوسط، 2007 UNEP (DEPI) MEDIG

(2) نظام برشلونة، مرجع سابق، ص165

(3) عبد الحليم أوديني، مرجع سابق، ص73.

2- صيانة التنوع البيولوجي:

تضمن التعديل التزام الأطراف المتعاقدة باتخاذ التدابير اللازمة لحمية التنوع البيولوجي في حوض المتوسط، و الأنظمة البيولوجية النادرة و الهشة، و الأنواع الحيوانية و النباتية النادرة أو المهددة بالانقراض، و يتم ذلك بوضع خطط و برامج لصيانة التنوع البيولوجي و الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية البحرية و الساحلية.

و هذا ما تنص عليه المادة 10 من الاتفاقية "... كافة التدابير لحماية و صيانة التنوع البيولوجي...". (1)

3-التشريع البيئي :

اعتمدت الأطراف المتعاقدة تشريعات لتنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات ويجوز لأمانة الاتفاقية بناءا على طلب طرف متعاقد تقديم مساعدة له في صياغة تشريع بيئي امتثالا للاتفاقية والبروتوكولات، وهذا ما نصت عليه المادة 14 من الاتفاقية.(2)

4_الالتزام بإعلام الجمهور ومشاركته.

إن الحق في الحصول على المعلومات والحق في المشاركة ،هما حقان قائمان وأساسيان لأعمال حقوق أخرى من بينها الحق في الحياة والحق في التمتع بالصحة والحصول على الغذاء الكافي ، فلافتقار إلى المعلومات وفي المشاركة أهمية كبرى في مجال الآثار الضارة على البيئة، مثل ما ينتج عن نقل وتصريف النفايات الضارة ،فحصول عامة الناس على المعلومات هو حق من حقوقهم وواجب على السلطات العامة أن تكشف عنها وتعلم الناس بها بغض النظر إذا كانت مطلوبة أم لا من طرف العامة.(3)

(1) نظام برشلونة، مرجع سابق، ص166.

(2) نظام برشلونة، مرجع سابق، ص167.

(3) نظام برشلونة، مرجع سابق، ص169.

ذلك من أجل أن لا تتأثر حقوق الإنسان، ونجد أن الإعلام والمشاركة يشكلان بعدا أساسيا في مجال التنمية المستدامة وحماية البيئة ،وذلك من أجل تقديم المعلومات للرأي العام حول حالة البيئة و التنمية في منطقة البحر المتوسط و رفع مستوى الوعي البيئي لدى سكان المنطقة، و كل هذا بغية اتخاذ تدابير لحمايتها و تحسينها و خلق نهج مشترك لذلك، و هذا ما تضمنته المادة 15 من الاتفاقية.(1)

الفرع الثاني: التعديلات التي أدخلت على البروتوكولات.

لقد رافق تعديل الاتفاقية للإطار تعديل البروتوكولات الملحقة بها و تحديثها وفق التطورات الأخيرة التي حدثت على المستوى الدولي، وسوف نتناولها كالآتي:

أولا: التعديلات التي أدخلت على البروتوكول المتعلق بحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر برية.

لقد أدخلت تعديلات على هذا البروتوكول في 07 مارس 1996، من قبل مؤتمر المفوضين الذي عقد في سيركوزا في الفترة ما بين 6-7 مارس 1996، و دخل حيز التنفيذ في 11 ماي 2008،لم توقع عليه كل من الجزائر، البوسنة و الهرسك، مصر، لبنان، ليبيا و إسرائيل. (2)

حيث يستند تعديل البروتوكول على المبادئ المنصوص عليها في مؤتمر ريو دي جانيرو، مثل مبدأ الحيطة و الحذر، مبدأ الملوث الدافع و تقييم الأثر البيئي و استخدام أفضل التقنيات المتاحة و غيرها.و ما يدل على ذلك إضافة مرفق جديد للبروتوكول هو المرفق الرابع الذي يحدد معايير أفضل التقنيات المتاحة و أفضل ممارسة بيئية، كما تأخذ بعين الاعتبار أحكام برامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من التلوث الناجم عن أنشطة برية المعتمد في واشنطن في نوفمبر 1995، إذ أن هذا الأخير معد ليشكل مصدرا لتوجيه السلطات الإقليمية و الوطنية لوضع الإجراءات اللازمة للتقليل و مكافحة تلوث البيئة البحرية جراء الأنشطة البرية و نجد أن التعديل مس ثلاث جوانب مهمة و هي:(3)

(1) عبد الحليم أوديني، مرجع سابق،ص89.

(2) أنظر المادة 05 من بروتوكول حماية البحر المتوسط من مصادر و أنشطة برية.

(3) عبد الحليم أوديني، المرجع نفسه ،ص90.

- توسيع نطاق الالتزامات التي تقع على عاتق الأطراف المتعاقدة، حيث أن الصياغة الجديدة للبروتوكول وضعت مبدأ عام بموجبه يتم القضاء على المواد الخطيرة الموضحة في المرفق الأول الملحق بالبروتوكول، بالإضافة إلى مكافحة التلوث من مصادر برية لا ينطبق على المناطق البحرية الساحلية فقط، بل أصبح يشمل كذلك الحوض المائي داخل أراضي الأطراف المتعاقدة التي يجري تصرفها في البحر المتوسط، أي أن مكافحة التلوث تنطبق على جميع التصريفات المباشرة أو غير المباشرة الناشئة عن عمليات التخلص الساحلية أو الأنهار أو القنوات أو مجاري المياه الأخرى.
- كما يهدف التعديل إلى توضيح أساليب العمل، من خلال وضع خطط عمل وطنية و إقليمية لها مدد محددة لأجل تنفيذها.
- و يضع التعديل كذلك شروط مراقبة الالتزامات الموقع عليها بموجب البروتوكول مثل نظام التراخيص الذي يجب الحصول عليه لتصريف النفايات الخطيرة، و إضافة لذلك إنشاء نظام للتفتيش من قبل السلطات المختصة لضمان التنظيم المعمول به و تقييم الامتثال للتراخيص و تحديد نظام مناسب للعقوبات(1).

ثانيا: التعديلات التي أدخلت على البروتوكول المتعلق بمكافحة التلوث الناجم عن إلقاء النفايات من السفن و الطائرات أو الترميد في البحر.

أدخلت على البروتوكول تعديلات أساسية تضمنت :

_ تم تعديل عنوان البروتوكول بحيث أضيفت له عبارة الترميد في البحر.
_تم تخفيض عدد المواد التي مكن إلقاؤها في البحر باستصدار تصريح مسبق خاص.
_ وسع التعديل من نطاق الحضر ،حيث اعتبر كل تخلص أو تخزين أو دفن عمدي للنفايات في أعماق البحر وفي تربته التحتية عن طريق السفن أو الطائرات إغراقا.
_ منعت المادة السابعة من البروتوكول المعدل منعا مطلقا الترميد أو الحرق في البحر.(2).

(1) نظام برشلونة، مرجع سابق، ص177.

(2) أنظر المادة 03 و المادة 07 من البروتوكول المتعلق بمكافحة التلوث الناجم عن إلقاء النفايات من السفن و الطائرات و الترميد في البحر.

ثالثا :التعديلات على البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي.

اعتمد هذا البروتوكول في 10.جوان.1995 في مؤتمر المفوضين لحماية البحر الأبيض المتوسط المنعقد في برشلونة وبدأ نفاذه في 12.ديسمبر.1999،لم تصادق عليه كل من الجزائر، البوسنة، المغرب ،ليبيا، لبنان، سوريا، اليونان، إسرائيل.

تكتسي التعديلات التي طرأت عليه اهتماما لدى الأطراف المتعاقدة، إذ لا يقتصر وجود المناطق المحمية في المياه الإقليمية للطرف المتعاقد بل في أعالي البحار واعترف التعديل بضرورة حماية التنوع البيولوجي وهو بذلك يرتكز على أربعة عناصر (1):

_ إنشاء المناطق المتمتعة بحماية خاصة وذلك من خلال توضيح بعض النقاط الواردة في أحكام البروتوكول السابق،حيث تهدف هذه المناطق إلى المحافظة على النظم الايكولوجية البحرية و الساحلية من خلال اتخاذ تدابير حماية من خلال التنظيم المتعلق بمرور السفن ، منع كل الأنشطة المتعلقة بالصيد ، ووضع خطط مستقبلية.

_ إنشاء مناطق تتمتع بالحماية الخاصة أي التي تحتوي على نظم ايكولوجية خاصة بالبحر المتوسط.

_ اتخاذ تدابير وطنية منسقة من أجل حماية الأنواع الحيوانية و النباتية ، إذ يقوم كل طرف متعاقد بتعيين هيئة وطنية مكلفة بتأمين الاتصال مع المركز الإقليمي المعني، وان تجتمع الهيئات الوطنية دوريا من اجل تنسيق أساليب العمل في المجال العلمي والتقني لتنفيذ البروتوكول .

_ الإعلان التفسيري الذي أرفقته فرنسا مع صك الموافقة على البروتوكول يهدف إلى دعم وتعزيز البروتوكول الجديد من ناحيتين ، من جهة يؤكد على ضرورة ضمان اعتراف دولي واسع بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة ، ومن جهة أخرى يوسع الإعلان من نطاق تطبيق قاعدة توافق الآراء وذلك من خلال إجراء تعديل على خطط إدارة المناطق المتمتعة بحماية خاصة بطريقة منسقة وموحدة (2)

(1)أنظر المواد 08-09-10 من بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة و التنوع البيولوجي.

(2) عبد الحليم أوديني مرجع سابق، ص87.

خلاصة الفصل الأول :

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل ،يمكن القول أن اتفاقية برشلونة لعام 1976 المتعلقة بحماية البحر الأبيض المتوسط و البروتوكولات الملحقة بها و التعديل الذي طرا عليها عام 1995و على الصكوك التابعة لها ،تعد من أكثر الاتفاقيات الإقليمية اتساعا و تفصيلا لأنها تعكس الجهود الإقليمية لحماية بيئة البحر المتوسط من التلوث ،حيث وضعت إطارا قانونيا خاصا لتصبح بذلك نموذجا مرجعيا للدول ونظاما مشتركا وإلزاميا .

ومنه نستنتج أن نظام برشلونة لحماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية هو نتاج عن تطور القانون الدولي والعلاقات بين دول حوض البحر المتوسط.

الفصل الثاني : النظام المؤسساتي لحماية البيئة البحرية الأورو متوسطية .

يتجلى مضمون حماية البيئة البحرية في الدفاع و المحافظة و التسيير العقلاني وإعادة الحال إلى ما كان عليه ، و لأجل ذلك وجدت آليات وقائية لحماية البيئة البحرية وضعت على شكل إطار مؤسساتي يتضمن قواعد مرنة ذات طابع تصوري مستقبلي، وقواعد تحفيزية ذات طابع مالي .

و من أجل ضمان الحماية الفعالة لبيئة منطقة البحر المتوسط وجب تفعيل و تطبيق اتفاقية برشلونة و بروتوكولاتها من خلال نظام مؤسساتي يرتكز على مجموعة من الهيآت و المراكز الإقليمية التي تضطلع بأنشطة مختلفة تهدف إلى حماية البيئة البحرية و المناطق الساحلية و التنمية المستدامة في البحر المتوسط ، و كذا تجسيد برامج شراكة أورومتوسطية في مجال حماية البيئة في هذا الإقليم . (1)

و عليه سنتناول في هذا الفصل ، الآليات الحمائية لبيئة البحر المتوسط (مبحث أول) ثم بعد ذلك سنتناول آليات حماية بيئة البحر المتوسط في إطار التعاون الأورومتوسطي (مبحث ثاني).

المبحث الأول : الآليات الحمائية للبحر المتوسط .

تتضمن آليات حماية بيئة البحر المتوسط القواعد المرنة المتمثلة في الخطط و البرامج التي جاءت بها خطة العمل لحوض المتوسط ،و مراكز الأنشطة الإقليمية المعدة لتنفيذ تلك البرامج و هذا من أجل تفصيل و تطبيق مبادئ اتفاقية برشلونة و بروتوكولاتها .

و لذلك سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى آليات خطة العمل لحوض المتوسط (مطلب أول) ثم المراكز الإقليمية لتنفيذ برامج الخطة (مطلب ثاني).

---

(1) خطة العمل لحوض المتوسط، مرجع سابق ، ص 08.

المطلب الأول: آليات خطة العمل لحوض المتوسط.

تعتبر خطة العمل لحوض البحر المتوسط المبادرة الأولى التي وضعت في إطار برنامج البحار الإقليمية الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة ، و غدت النموذج لبرامج أخرى في جميع أنحاء العالم ، أنشأت عام 1975 ، وهي تمثل الإطار المؤسسي للتعاون على مواجهة التحديات البيئية ، وتمثلت الأهداف الرئيسية للخطة في مساعدة حكومات البحر الأبيض المتوسط على تقييم التلوث البحري و مكافحته ، يوجد مقرها في أثينا باليونان انضمت لها في البداية ستة عشرة دولة متوسطية ، لتلتحق الدول الأحرى فيما بعد ، و لقد أقرت إعداد اتفاقية إطارية لحماية البحر المتوسط من التلوث و هي اتفاقية برشلونة التي تمثل الجانب القانوني لها والتي اعتمدت الأطراف المتعاقدة فيها خطط عمل و برامج تسيير فعالة لصكوكها القانونية على الصعيد الإقليمي و ذلك بالتنسيق مع برامج الخطة .

و تعد خطة العمل للبحر المتوسط المرجع الأساسي لدول الحوض من أجل السيطرة على كافة مصادر التلوث و على إثر ذلك وضعت آليات من أجل ضمان حماية البيئة البحرية و المساهمة الفعالة لمكافحة التلوث في منطقة المتوسط ، و ألحقت بعد ذلك بعدة مراكز إقليمية من أجل تنفيذ البرامج المسطرة ، وهذه آليات تعد بمثابة وحدة تنسيق للخطة و الجانب التقني من اتفاقية برشلونة .(1)

و عليه سنحاول من خلال هذا المطلب أن نبين هذه الآليات التي جاءت بها خطة العمل لحوض المتوسط و التي تتمثل في اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة (فرع أول)، ثم المخطط الأزرق (فرع ثاني) و برنامج العمل ذو الأولوية (فرع ثالث) ثم برنامج تقدير التلوث البحري ومكافحته ميدبول (فرع رابع).

(1) مرجع نفسه ،ص 09.

الفرع الأول اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة .

أنشئت اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة عام 1995، تتألف من 37 عضو منهم 22 مندوبا عن الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة ، و15 مندوبا من ممثلي الحكومات و السلطات المحلية و الجهات الفاعلة الاجتماعية و الاقتصادية و المنظمات الحكومية و الدولية و المنظمات غير الحكومية .

تعد كهيئة استشارية للأطراف المتعاقدة ، لمساعدتها في جهودها الرامية إلى دمج القضايا البيئية في برامجها الاجتماعية و الاقتصادية و تعزيز سياسات التنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط ، وتولت اللجنة تنسيق إعداد إستراتيجية البحر للتنمية المستدامة عام 2005والتي أقرت رسميا في مؤتمر بورتوروز.(1)

تسعى الإستراتيجية إلى موائمة الالتزامات الدولية مع الظروف الإقليمية ،و إطلاق علاقة شراكة نشطة بين البلدان ذات المستويات المتباينة من التنمية ، و تنص كذلك على ضرورة وجود إطار شامل يتضمن مبادئ اتفاقية برشلونة وأنشطتها و التنسيق مع مبادئ إعلان ريو دي جانيور ووضع أهداف مثل:

ـ المساهمة في التنمية الاقتصادية عن طريق تعزيز أموال دول البحر المتوسط .

ـ الحد من الفوارق الاجتماعية عن طريق تنفيذ أهداف الأمم المتحدة .

ـ تغيير أنماط الإنتاج و الاستهلاك غير المستدامة و ضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية .

و أنشأت اللجنة كذلك ، لجنة امتثال في عام 2008 لتقديم المشورة المتعاقدة و مساعدتها في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية برشلونة و بروتوكولاتها ، و تسيير هذا الامتثال و التشجيع عليه و كفالة تحقيقه .(2)

(1) برنامج الأمم المتحدة ، مشروع تقرير نهائي في إطار مشروع المفوضية الأوروبية ، يتضمن حالة العمل والاحتياجات المحددة لدول الجوار الأوروبي ، 2010 ، ص 14، 16.

(2) عبد الحليم أوديني ، مرجع سابق ،ص 101.

الفرع الثاني : الخطة الزرقاء .

وضعت الخطة الزرقاء أو المخطط الأزرق في إطار البحث عن الموازنة بين التنمية الاقتصادية و متطلبات حماية البيئة البحرية في منطقة البحر المتوسط للأجيال الحالية و المستقبلية ، يمثل الجانب الاقتصادي و الاجتماعي لخطة العمل من أجل المتوسط يوجد مقره في صوفيا ـ إنتيبوليس بأثينا ، تقدم له فرنسا الدعم المالي و اللوجستي بميزانية تقدر بحوالي 1538461 يورو سنويا (1)

حيث يهدف إلى تحديد الإجراءات اللازمة لتعزيز التنمية الاقتصادية و المحافظة على البيئة فهو المكلف بقيادة مسار التعاون المشترك بين دول البحر المتوسط ، من أجل التنمية المستدامة للمنطقة و تطوير و وضع أحكام مشتركة تساهم في تحقيق الهدف ، و من أجل ذلك فإن البرنامج يقترح على دول المتوسط أعمال و مشاريع إنمائية خاصة بالمحافظة على المجال البحري وقابلة للتحقيق الفعلي .

وقد تم تطبيق المخطط على ثلاثة مراحل.:(2)

المرحلة الأولى من"1980" –"1984":

تم فيها جرد وضعية البيئة و التنمية في حوض المتوسط و جمع المعطيات المتنوعة و وضعها في بنك المعلومات حيث أظهرت المعطيات على وجود مناطق في حوض المتوسط تعاني أوضاع حرجة بفعل ارتفاع نسب التلوث بها لذلك قام البرنامج بوضع إستراتيجية لمواجهة أثار التلوث البحري و تحديد أولويات التدخل.

المرحلة الثانية من "1985.1987" :

تم وضع المعطيات التي سبق جمعها من قبل المعاهد و الهيآت المتخصصة التابعة لدول الحوض قيد التنفيذ من أجل إنجاز مشاريع التدخل و مراقبة مستويات التلوث ، و وضع مخططات خاصة لمكافحة التلوث مستقبلا تصل إلى آفاق سنة 2000 و 2025 .

(1) برنامج الأمم المتحدة ، تفاصيل الخطة الزرقاء 2008،ص 02. UNEP/BUR/67/4

(2) واعلي جمال، مرجع سابق، ص 111.

ـ المرحلة الثالثة "1987 ـ 1989" :

خصصت هذه المرحلة لوضع تقارير تحليلية حوا الأعمال التي أنجزت من قبل الدول و مدى تنفيذها برنامج المخطط الأزرق و اقتراح توصيات جديدة تسمح للدول ببرمجة مشاريع لتنميتها الاقتصادية .(1)

و لقد انتهى العمل بالمخطط الأزرق نظريا 1989 غير أن اجتماع رؤساء حكومات الدول الساحلية لدول المتوسط قد قرر إنشاء مركز صوفيا انتيبوليس الكائن مقره بفرنسا كمرصد متوسطي مكلف بتوجيه الدول في إطار خططها للتنمية المستدامة و كلف هذا المركز بالإشراف على الخطة و توفير الاتصال و التنسيق بين حكومات الدول.(2)

الفرع الثالث: برنامج العمل ذو الأولوية.

بغية إيجاد و توفير تعاون دائم بين الدول الساحلية لحوض المتوسط و تبني معايير موحدة في مجال مكافحة التلوث البحري ، وضعت الدول المتعاقدة بفضل هذا البرنامج مخططات للتنمية الاقتصادية حسب الخصائص البيئية لدول المنطقة ، إذ يعتبر البرنامج خطوة تكميلية للمخطط الأزرق ، و لتجسيد هذا البرنامج أنشأ مركز " سبليت " و الذي يعمل بالتنسيق مع مركز " صوفيا أنتيبويس" ، ويقوم هذا المركز بوضع دراسات لعمليات التدخل و يعمل كذلك على تنفيذ القرارات المتخذة في مجال حماية البيئة من قبل الدول الأعضاء في اتفاقية برشلونة.(3)

(1) مرجع نفسه، ص 112.

(2) تفاصيل الخطة الزرقاء ، مرجع سابق ، ص 28.

(3) خطة العمل لأجل المتوسط ، مرجع سابق ، ص 14.

الفرع الرابع: برنامج تقدير التلوث البحري ومكافحته "ميدبول".

اعتمد البرنامج عام 1975، في الاجتماع الحكومي الدولي الأول للدول الساحلية المتوسطية الذي دعى إلى عقده برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، و لقد مر البرنامج بأربعة مراحل من : "1975-1980" "،1981 -1995"،"1996 - 2005"، "2006 -2013"، هو برنامج منسق للرصد المستمر و البحث في مجال تلوث البيئة البحرية في المتوسط و يشكل العنصر العلمي و التقني في خطة عمل البحر المتوسط .

يكمن الهدف الرئيسي من البرنامج المساهمة في منع تلوث البحر المتوسط من المصادر البرية و القضاء عليه ، و يساعد البرنامج الأطراف المتعاقدة من خلال تخطيط المبادرات و الإجراءات و تنسيقها بما في ذلك تعزيز أوجه التعاون و تحفيز برامج الاستثمار، و يحث أيضا على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية برشلونة و البروتوكولات المتعلقة بالإغراق و التلوث من مصادر برية ، والنفايات الخطرة ، و يسهل البرنامج أيضا تنفيذ خطط العمل الوطنية الهادفة إلى معالجة التلوث .(1)

أولا : خطة العمل الإستراتيجية للحد من التلوث البري في المتوسط.

تمثل خطة العمل الإستراتيجية " ميدسبا"، مبادرة عملية من مبادرات برنامج "ميدبول" التي تهدف إلى تحديد الفئات ذات الأولوية من المواد و الأنشطة الملوثة لضبطها أو التخلص منها وفق جدول زمني محدد " حتى عام 2025"، و كذلك وضع تدابير و أنشطة مخصصة للحد من التلوث ، و تمثل هذه الخطة ركيزة تنفيذ بروتوكول المصادر البرية كما أنها تتولى تحويل خطة العمل العالمية لبرنامج الأمم المتحدة إلى أنشطة محددة إقليمية.(2)

---

(1)تقرير حول برنامج تقدير التلوث البحري ومكافحته 16/5رقم unep (dec) medig ، على الرابط www.medpol .org.

(2) خطة العمل من أجل المتوسط ،مرجع سابق، ص 14.

ثانيا : خطط العمل الوطنية للحد من التلوث في البحر المتوسط .

تمثل الخطة الوطنية السياسات و التدابير التي يتخذها كل بلد للحد من التلوث و هذا بما يتماشى مع برنامج العمل الإستراتيجي ، و تشمل هذه الخطط :

ـ تقييم حالة و اتجاهات نوعية البيئة الساحلية بما في ذلك جوانب التلوث البحري المرتبطة بالصحة .

ـ تعزيز الإصلاحات في السياسة العامة لتنفيذ خطط العمل الوطنية بما في ذلك البرامج و التدابير للحد من التلوث و القضاء التدريجي عليه ، و التخفيف من آثار التلوث و استعادة النظم التي تضررت من التلوث.

ـ تحفيز و تيسير تحقيق البلدان لإجراءات الحد من التلوث المدرجة في خطط عملها الوطنية من خلال ربط البلدان بالجهات الإقليمية و المؤسسات المالية .

ـ التقييم المنتظم لكميات التلوث التي تصل البحر المتوسط، و تحديد الاتجاهات في المناطق الساحلية بما في ذلك بؤر التلوث.

ـ جمع البيانات و المعلومات عن حالة البيئة البحرية و الساحلية و تحليلها و نشرها .

ـ دعم الأطراف المتعاقدة من خلال بناء القدرات و تقديم المساعدات التقنية .(1)

حيث تقوم البلدان المتوسطية بإعداد خطط العمل الوطنية في فترات قصيرة و محددة من خلال نهج تشاركي ، و تتناول هذه الخطط القضايا البيئية الاجتماعية و الاقتصادية و البنى الإدارية و المؤسسية و التقنية في البلد المعني ، و تخصص الموارد المالية المحلية من الميزانية السنوية في الأجل القصير ، كما يتم تحديد آليات مالية طويلة الأجل أو استحداثها لضمان الاستدامة ، وعلى سبيل المثال نجد أنه تم إعداد 58 خطة عمل وطنية في إطار مشروع برنامج العمل الإستراتيجي للمحافظة على التنوع البيولوجي في الإقليم المتوسطي .(2)

---

(1) مجلة أمواج المتوسط ، خطط العمل الوطنية ن ضوء أخضر للحد من التلوث ، عدد 55 ، 2006 ، ص 14.

(2) مرجع نفسه ن ص 16.

وترسخت أهداف البرنامج و محتواه على المستوى الإقليمي من خلال عقد الاجتماعات الفنية بالإضافة إلى الإتصالات مع مراكز اتصال" ميدبول" و الخبراء ، و يتم تنفيذ هذه الأهداف على مستوى الدول عن طريق المعامل المخصصة رسميا بواسطة مراكز اتصال ميدبول .

وقد وضع البرنامج أيضا نظاما للتحكم في نوعية البيانات ، و يكون هذا النظام إلزاميا على كل المعامل المخصصة ، و بالتوازي مع رصد مستويات التلوث أنشأ البرنامج منذ عام 2003 نظاما آخر لجمع البيانات يرتبط بمصادر التلوث يعتبر بمثابة جرد كمي لكل مصادر التلوث الصناعية الساحلية ،و يقوم البرنامج أيضا بجمع معلومات منشآت معالجة المياه .

لقد سمحت المراقبة الدائمة لمستويات التلوث في المتوسط من خلال هذه الخطط التعرف على كميات و مواقع المواد الملوثة و المناطق الأكثر تضررا ، و نجد أن البرنامج قد مكن الدول المتعاقدة الاستفادة من برامج علمية و طرق رصد أكثر فعالية بمكافحة التلوث البحري.(1)

المطلب الثاني : المراكز الإقليمية لتنفيذ برامج الخطة .

في إطار المساهمة الفعالة لحماية البيئة البحرية و مكافحة التلوث في حوض المتوسط وضعت عدة مراكز إقليمية بغرض تنفيذ البرامج التي سطرتها خطة العمل لحوض المتوسط و يوفر كل منها خبراته البيئية و الإنمائية لصالح المجتمع المتوسطي و التي سنتناولها كالآتي :

الفرع الأول: المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر المتوسط .

تم إنشاء هذا المركز في مالطا في 11 جانفي 1976 بغية مساعدة الدول على تنفيذ بروتوكول الطوارئ ، وهو أول مركز إقليمي من هذا النوع في العالم ، يخضع لإدارة و رعاية المنظمة البحرية الدولية و يتم تمويله من حساب الأمانة المتوسطية .(2)

(1) عبد الحليم أوديني ، مرجع سابق ، ص ص 106 ،108.

(2) المركز الإقليمي للتصدي لتلوث البحر المتوسط في حالات الطوارئ ،ص 03 ،2008 unep (dec) medig16/10

ويكمن الهدف الرئيسي للمركز بمساهمة في منع التلوث الناشئ عن السفن و الحد منه و مكافحة التلوث في الحالات الطارئة ، و يعمل المركز على مساعدة الأطراف المتعاقدة في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية برشلونة ؤ بروتوكول الحماية و لحالات الطارئة و تنفيذ الإستراتيجية الإقليمية لمنع التلوث البحري .

كما يساعد المركز الأطراف المتعاقدة التي تطلب ذلك في حشد المساعدة الإقليمية و الدولية في الحالات الطارئة بموجب البروتوكول البحري ، كما يساعد المركز الدول الساحلية المتوسطي في تطوير مرافق الاستقبال المينائية و الحد من المخاطر التي يخلفها النقل البحري ، و مراقبة عمليات التصريف غير المشروعة و مساعدة الدول على بناء قدراتها الوطنية في ميدان الحماية و التصدي للحوادث الكبرى و يساعد على التعاون بين البلدان في مكافحة التلوث العرضي الناجم عن المواد الخطرة و المواد البترولية .(1)

و يوفر إطار لتبادل المعلومات بشأن المسائل التشغيلية و التقنية و العلمية و القانونية و المالية و تعزيز الحوار الذي يرمي إلى القيام بعمل منسق على الصعد الإقليمية و العالمية لتنفيذ بروتوكول الحماية و الحالات الطارئة .

و يساعد على تعزيز قدرات الدول الساحلية في المنطقة بهدف منع التلوث الناشئ عن أنشطة النقل البحري مثل السفن التجارية و مراكب النزهة ، و مساعدة الدول في الحالات الطارئة أو في الحصول على مساعدة دولية من خارج المنطقة عندما تنعدم احتمالات المساعدة في المنطقة .(2)

الفرع الثاني: مركز النشاط الإقليمي للخطة الزرقاء .

يوجد مقره في فرنسا ، هو مركز ذو وظيفتين مزدوجتين ،كمرصد للبيئة و التنمية المستدامة و مركز التحليل النظامي و الإستشرافي ، ولأجل ذلك يستخدم أدوات المراقة و التقديم ، كما يستخرج المؤشرات البيئية اللازمة ، ويتقدم الخبراء بتصورات للتسوية بين المتطلبات البيئية و حقائق التنمية الاقتصادية بهدف مساعدة البلدان المتوسطي على اتخاذ القرارات لآفاق المستقبل .(3)

(1)مرجع نفسه ، ص 04.

(2)خطة العمل لأجل المتوسط ، مرجع سابق ، ص 16.

(3).تفاصيل الخطة الزرقاء ، مرجع سابق ، ص18.

و يكمن الهدف الرئيسي للمركز في المساهم في رفع مستوى وعي أصحاب المصلحة و صناع القرار في منطقة البحر المتوسط بشأن قضايا البيئة و التنمية المستدامة في المنطقة و يقوم المركز بعدة وظائف نذكر منها :

ـ تزويد الأطراف المتعاقدة بتقييمات عن حالة البيئة و التنمية للبحر الأبيض و يتيح لها قاعدة من البيانات و المؤشرات على البيئة و التنمية المستدامة ، لدعمها في اتخاذ الإجراءات و القرارات .

ـ الوقوف على جمع البيانات و الإحصاءات البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية و جمعها و معالجتها.

ـ تقييم التفاعل بين البيئة و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، ووضع المؤشرات المناسبة لقياس التقدم المحرز .

ـ نشر نتائج الأعمال عبر القنوات المناسبة، بما في ذلك الإصدار المنتظم للمنشورات المتعلقة بحالة البيئة و تقارير التنمية لمنطقة البحر المتوسط.

ـ مساعدة الأطراف المتعاقدة في تقييم تنفيذ إستراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة ضمن إطار إستراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة .(1)

الفرع الثالث : مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية .

مقره كرواتيا يهتم المركز بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من أجل التخفيف من حدة المشاكل التنموية في المنطقة ، ، و يهدف هذا المركز على وجه التحديد إلى المساهمة في التنمية المستدامة للمناطق الساحلية و الاستخدام المستدام لمواردها الطبيعية ، و يقدم المركز المساعدة لبلدان البحر المتوسط في تنفيذ اتفاقية برشلونة و الوفاء بالتزاماتها بموجب بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية و تنفيذ إستراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة .(2)

---

(1)مرجع نفسه ، ص 19.

(2)خطة العمل لأجل المتوسط ، مرجع سابق ، ص13.

و تكمن أيضا الأهداف المسطرة في:

ـ مساعدة الأطراف المتعاقدة في صياغة الإستراتيجيات الوطنية المتعلقة بخطط العمر بموجب بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية و تنفيذها .

ـ مساعدة البلدان في المنطقة في تعزيز قدراتها بهدف تسيير التنمية المستدامة للمناطق الساحلية من خلال ضمان أن تؤخذ في الحسبان البيئة و المناظر الطبيعية ، و الحفاظ على المناطق الساحلية و سلامتها ، و ضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية الساحلية و تحقيق التماسك بين المبادرات القطاعين العام و الخاص و بين مختلف قرارات السلطات العامة التي تؤثر في المناطق الساحلية على كافة المستويات .

ـ مساعدة البلدان في تنفيذ مشاريع توضيحية لإدارة السواحل .

ـ تطوير التعاون الإقليمي في مجال بناء القدرات و رفع مستوى الوعي يشأن لأهمية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من خلا تنظيم الدورات التدريبية و أنشطة التثقيف و التوعية و إقامة الشبكات ، و المنشورات ، و نشر المعلومات.

ـ وضع منهجيات و أدوات للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ، إلى جانب معالجة قضايا محددة مع التركيز على التنمية الحضرية و إدارة الموارد الطبيعية و السياحية المستدامة ، و حماية المناظر الطبيعية و التراث ، و تآكل السواحل و التربة و البيئة التحتية و النقل و التلوث و النفايات ، و تغير المناخ و النظم الإيكولوجية ذات الطابع الخاص.(1)

الفرع الرابع : مركز النشاط الإقليمي للمناطق المتمتعة بحماية خاصة.

يوجد مقره في تونس ، يضع المركز اهتمامه على التنوع البيولوجي و يعمل على حماية الأنواع المتوسطية و النظم الإيكولوجية ، كما يعمل على تطوير خطط للرصد و تحصيل المعلومات، و يشجع حملات التوعية. (2)

(1) مرجع نفسه ص 16.

(2) مركز الانشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة، ص 13. على الرابط http/ www.rac .spa.org

و تكمن الأهداف المسطرة لهذا المركز في : (1)

ـ المساهمة في حماية المناطق الساحلية ذات القيمة الطبيعية و الثقافية و الأنواع المهددة بالانقراض من النباتات و الحيوانات البحرية ، و المحافظة عليها و إدارتها بطريقة مستدامة

ـ يوفر المركز المساعدة للأطراف المتعاقدة في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية برشلونة ، وفي إطار بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة و التنوع البيولوجي و تنفيذ برنامج العمل الإستراتيجي لحفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر المتوسط و كذا تنفيذ إستراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة .

ـ تشجيع و تسهيل إعداد الأبحاث لاستكمال قاعدة المعارف في مجال التنوع البيولوجي البحري و الساحلي في منطقة المتوسط.

ـ تسهيل عملية جرد و رسم الخرائط ، و رصد التنوع البيولوجي البحري و الساحلي للمتوسط و المناطق المشمولة بحماية خاصة .

ـ المساهمة في مساعدة البلدان في الحفاظ على الأنواع و المواقع الحساسة .

ـ المساعدة في إنشاء المناطق المتمتعة بحماية خاصة و المناطق المشمولة بحماية ذات الأهمية بالنسبة للبحر المتوسط بما في ذلك خارج حدود الولاية الوطنية و فقد للإطار القانوني الدولي ، مع ضمان ربطها و تآزرها مع جميع الشبكات الإقليمية ذات الصلة بهدف الحد من فقدان التنوع البيولوجي البحري و الساحلي .

ـ المساهمة في بناء القدرات و تقديم الدعم التقني و مساعدة البلدان في تعبئة موارد مالية إضافية لتنفيذ بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة و التنوع البيولوجي .

و في هذا الصدد يضع المركز للمناطق المتمتعة بحماية خاصة تركيزا خاصا في عمله على مبدأ الصيد الرشيد ، آخذا في عين الاعتبار الأهداف التي حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ "2002"كي تغطي جميع عناصر خطة عمل البحر المتوسط.(2).

---

(1)مرجع نفسه ، ص ص 14 ، 15.

(2)مرجع نفسه ص16.

الفرع الخامس :مركز النشاط الإقليمي للاستهلاك و الإنتاج المستدامين .

يوجد مقره في إسبانيا ن يسعى هذا المركز إلى المساهمة في صنع التلوث و في الإدارة المستدامة و الفعالة للخدمات و المنتجات و الموارد على أساس النهج المتكامل للاستهلاك و الإنتاج المستدامين الذي اعتمده برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

و تكمن الأهداف الرئيسية للمركز في :(1)

ـ أنه يوفر المركز المساعدة للأطراف المتعاقدة في تنفيذ اتفاقية برشلونة ، و بروتوكول المصادر البرية ، و بروتوكول النفايات الخطرة و البروتوكول البحري التي يؤدي فيها الإنتاج و الاستهلاك المستدامة دورا هاما ، و كذلك البروتوكولات الأخرى التي تحقق أهدافا عن طريق إتباعه سياسة التحول إلى الاستهلاك و الإنتاج المستدامين.

_يقدم المركز المساعدة للأطراف المتعاقدة في تعزيز و استخدام الآليات المناسبة.

ـ المساهمة في خلق المعارف التي تستند إليها عملية اتخاذ القرارات بشأن طرق الاستهلاك و الإنتاج و تدهور البيئة في منطقة البحر المتوسط.

ـ تقديم المساعدة للقطاعين العام و الخاص في بلدان البحر المتوسط لحد من التلوث الناشئ من المصادر البرية لاسيما المواد الضارة و النفايات الخطرة.

ـ تعزيز القدرة التنافسية الخضراء باعتبارها أداة يستخدمها المديرون و أرباب الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البحر المتوسط لتحقيق النجاح في السوق العالمية.

ـ تعزيز الآليات التي يتم من خلالها إدخال المعايير المستدامة تدريجا في منظومة المؤسسات و المنظمات العالمية في مجال الاستهلاك و الإنتاج : مثل وضع العلامات البيئية ، والشراء المستدام ، و الإدارة المستدامة للمناطق الصناعية المسؤولية الاجتماعية للشركات .

---

(1)مركز النشاط الإقليمي للإستهلاك والإنتاج النظيف ، ص ص17 ،18على الرابط .www.cprac.org.

الفرع السادس:مركز النشاط الإقليمي للإعلام و التواصل .

يوجد مقره في إيطاليا ، يوفر المركز خدمات الاتصال و الدعم التقني لأمانة الخطة و لعناصرها الإقليمية الأخرى و تكمن الأهداف المسطرة للمركز في: (1)

ـ جمع المعلومات و تبادلها ، ورفع مستوى الوعي العام و المشاركة ، و تعزيز عمليات صنع القرار على الصعد المحلية و الإقليمية .

ـ التعاون الوثيق مع باقي المؤسسات البيئية و الهيآت الدولية العامة في مجال البيانات و إدارة المعلومات و الانتقال إلى نظام تبادل المعلومات البيئية .

ـ تصميم و تنفيذ بنية تحتية بيئية مشتركة للبيانات و الخدمات الشباكية للمعلومات الداخلية و الخارجية بين الدول الساحلية للبحر المتوسط كدعم للأطراف المتعاقدة في تنفيذ أنشطة منسقة على الصعيدين الإقليمي و العالمي .

ـ توفير المساعدة التقنية للأطراف المتعاقدة في أنشطة الإبلاغ الإلكتروني .

ـ تحسين الإتصال المؤسسي لخطة العمل ، و تعزيز مبادرات التثقيف و المشاركة .

ـ تعزيز مشاركة الجمهور و التوعية حول الأنشطة لبرنامج الأمم المتحدة و إتفاقية برشلونة و البرامج ذات الصلة بشأن سياسات البيئة و التنمية المستدامة .

ـ تعزيز القاعدة المعرفية لسد الفجوة بين العلم و الرصد البيئي ووضع السياسات في منطقة البحر المتوسط مع مراعاة الجهود المبذولة حاليا على مستوى البحر المتوسط للتركيز على الممارسات الجيدة ذات الصلة بتنفيذ اتفاقية برشلونة و إستراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة .

ـ تشجيع تبادل الخبرات و النتائج المنبثة عن البحوث البيئية و التقنيات المبتكرة ن بما في ذلك تلك الناتجة عن مبادرات مراقبة الأرض ذات الصلة ببيئة البحر المتوسط . .(1)

(1).خطة العمل من أجل المتوسط ، مرجع سابق ص ص 20، 21.

المبحث الثاني: آليات حماية بيئة البحر المتوسط في إطار التعاون الأورومتوسطي.

تعد مواجهة التحديات البيئية إحدى أولويات الرئيسية في علاقات الإتحاد الأوروبي مع بلدان الجوار ،و هذا يدل على الحاجة الدائمة لتعاون الشراكة من أجل الصالح العام ،وتعتبر التحديات الرئيسية للسياسات البيئية في الشراكة الأورومتوسطية مرتبطة إلى حد ما بتلويث مياه البحر و ندرة المياه العذبة و إدارة النفايات و تدهور البيئة عموما .

إذ نجد أن الاهتمام الدولي بالبيئة البحرية أضحى من المبادئ الدولية المستقرة، حيث بلغت الأضرار التي لحقت بالبيئة البحرية مراحل جعلت الدول غير قادرة على مواجهة الآثار الناجمة عنها بمفردها ، و من هذا المنطق تبلورت فكرة التعاون لدى الإتحاد الأوروبي و أصبحت التزاما سياسيا و قانونيا تجاه معالجة البعد البيئي و اعتباره تحديا يجب التعامل معه(1)

وعليه سنتناول من خلال هذا المبحث الإستراتيجية البيئية من أجل البحر المتوسط (مطلب أول) ثم نبين أهم الآليات الأوروبية للجوار والشراكة (مطلب ثاني).

المطلب الأول :إستراتيجيات البيئة من أجل المتوسط .

لقد لحقت الأضرار التي لحقت بيئة البحر المتوسط مراحل جعلت الدول غير قادرة على مواجهة الآثار الناجمة عنها بمفردها ، و لذلك فإنه يوجد اعتماد متبادل بين الدول التي تقع على حوض

البحر المتوسط و باقي الدول الأخرى لأن الموارد الطبيعية من ماء و مواد و تربة و تنوع بيولوجي كلها متصلة بأنظمة إيكولوجية معقدة ، و بالتالي فإن ما يضر دولة هو يؤدي جيرانها ، و هذا يولد اتكال متبادل بين الدول يحتم إجراء نظام عملي متماسك لحماية بيئة البحر الأبيض المتوسط و استعادتها :(2)

و لذلك وجب التطرق إلى الإستراتيجيات التي تبناها الإتحاد الأوروبي من خلال المفوضية

الأوروبية (فرع أول)ثم تبين أهم الأهداف التي سطرتها المفوضية خلال مسارها (فرع ثاني).

(1)نظام برشلونة ، مرجع سابق ، ص 75.

(2)تقرير سياسة الجوار الأوروبية لعام 2012، ص 16.على الرابط .http/ europa .eu .int / euromed/index htm

الفرع الأول:إستراتيجيات المفوضية الأوروبية.

أطلق الإتحاد الأوروبي سياسته الأوروبية للجوار للتأكيد على اهتمامه بالتعاون مع أقرب جيرانه من الشرق و إلى الجنوب، هذه السياسة سوف تعمق الشراكة الأورو متوسطية من خلال تنفيذ خطط عمل وطنية تحتوي على أهداف للتعاون بين الإتحاد و الدول الشريكة في سنة 2005 بدأت المفوضية الأوروبية في عقد ندوات وطنية في البلدان الشريكة للمساعدة في التعريف بالخطوات من أجل تأسيس لجان فرعية خاصة بالبيئة و لقد وضعت المفوضية الخطط التالية:

أولا :سياسة الجوار الأوروبية .

لقد جاءت سياسة الجوار الأوروبية عقب توسيع الإتحاد الأوروبي و ذلك بغية تقوية الشراكة الأورو متوسطية ، وتوفير تركيز أكبر في العلاقات الثنائية مع البلدان المتوسطية الشريكة من خلال تنفيذ خطط العمل الوطنية ، و هي تقر بالحاجة إلى الدمج المناسب للاعتبارات البيئية و القطاعات الأخرى ، و تعزيز التنمية المستدامة كأفضل طريق للمدى الطويل ، و كذلك يتم التعاون في مختلف الأطراف و المبادرات المتعددة للأطراف:(1)

كما يتم تعزيز التعاون البيئي المهم في سياق برنامج البحر المتوسط للمساعدة الفنية البيئية"ميتاب" و العديد من الشبكات المجتمع المدني المعززة للتعاون بين المنظمات غير الحكومية مثل الإتحاد العالمي لحماية الطبيعة ، و الصندوق العالمي لحماية الطبيعة .

و في سياق سياسة الجوار الأوروبية قام الإتحاد الأوروبي بتكثيف انخراطه في المنطقة في جميع القطاعات و تأسيس خطط عمل للتعاون في مجال الديمقراطية لبيئية و تحسين التشريعات البيئية و تنفيذها ، و تعزي التعاون البيئي العالمي و الإقليمي و تؤكد الخطط أيضا على ضرورة أخذ مبادئ التنمية المستدامة في لاعتبار عند تطوير التعاون في القطاعات الأخرى(2)

---

(1) مرجع نفسه ، ص 19.

2- Roland COURTEAU, La pollution de la méditerranée État et perspectives à l'horizon 2030, rapport de l assemblée nationale N°35, 89, P13.

ثانيا:سياسة تعزيز التعاون البيئي.

هناك وفرة من الأنشطة البيئية الجارية الآن في البحر المتوسط ، و هذا يؤكد على وعي بلدان المنطقة بالحاجة إلى ضمان الإدارة المناسبة و الحماية للبيئة المشتركة ، غير أن الضغوطات على البيئة في منطقة البحر المتوسط مستمرة في التنامي لذلك وجب مضاعفة الجهود لضمان العمل الفعال .

و نظرا للتطورات في مجال التعاون الأورومتوسطي قد أوضحت المفوضية الأوروبية مقاربتها لمستقبل الشراكة الأورو متوسطية في بيانها في 12 أفريل 2005 لمسار برشلونة حيث تؤكد على المبادئ الرئيسية التي تحكم التعاون المتوسطي و تحدد عددا من المبادرات المستقبلية لتقوية مسار برشلونة .(1)

و من الناحية الإجرائية تنعقد المؤتمرات الأورو متوسطية على مستوى وزراء الخارجية الذين يشكلون أعلى هيئة تسييرية في مسار برشلونة ،و الوزراء النوعين و الخبراء الحكوميون و ممثلي المجتمع المدني ، و يتم تنسيق التعاون السياسي من خلال الاجتماعات المنتظمة للجنة الأوردو متوسطية . تولي وزراء البيئة الأورمتوسطيين إعلانا مؤسسا لبرنامجي العمل البيئي القصير و الطويل المدى " سماب " ، ولقد ضم هذا البرنامج الإقليمي لكي يكون الأداة الإجرائية لتنفيذ السياسة التي تبناها الشركاء المتوسطيين في مجال البيئة ، و توفير تمويل المشاريع من البرنامج الإقليمي للبيئة التابع لبرنامج "ميدا ".

و في سنة 2002 أكد وزراء البيئة الأورو متوسطية التزامهم تجاه "سماب " من خلال تبني إعلان أثينا الذي أكد بدوره على أهمية الاقتران بين " سماب " و المبادرات الإقليمية الأخرى مثل اتفاقية برشلونة .(2)

(1)تقرير التعاون البيئي الصادر عن المفوضية الأوروبية لعام 2013 ، ص 20.

(2) مرجع نفسه ، ص 21.

حيث يعمل برنامج العمل البيئي القصير و الطويل المدى في المنطقة من خلال :

ـ شبكة مراسلين مكونة من نقاط اتصال لتنفيذ البرنامج في الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي و الدول الشريكة .

ـ وحدة دعم الإدارة الإقليمية التي توفر التنسيق و خدمات الاتصال و تنفيذ المشاريع التي يمولها البرنامج، و إذ نجد أنه خلال 2004 ـ2005 تم تنظيم سلسلة من ورش العمل تركز على دمج البد البيئي و التنمية المستدامة خاصة بلدان النامية مثل مصر ، المغرب ،الجزائر تونس ، الأردن ، الضفة الغربية ، غزة.

ـ تمويل ثلاث أجيال من المشاريع البيئية الإقليمية تحت رعاية برنامج "ميدا "،بمبلغ قدره 50 مليون يورو و يقدم المساعدة الفنية للحكومات و الدعم لإعداد خطط الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية.(1)

الفرع الثاني: أهداف التعاون البيئي بحوض البحر المتوسط.

تتمثل الأهداف الرئيسية للمفوضية الأوروبية للتعاون البيئي مع حوض البحر المتوسط في النقاط التالية .(2):

ـ تشجيع الاستخدام المستدام لمناطق الأرض و البحر في المنطقة .

ـ تشجيع الإدارات البيئية في التصدي و معالجة حالات الطوارئ ، و تلك التيعلى المدى الطويل.

ـ تشجيع مجتمع مدني مدعم يستطيع فيه الجمهور أن يتوصل إلى المعلومات البيئية و يشارك في اتخاذ القرارات البيئية، و تعزيز التوعية البيئية.

إن تحقيق هذه الأهداف لا يحمي البيئة فحسب بل يساهم في تحقيق نمو اقتصادي طويل المدى في المنطقة.

(1).مرجع نفسه ، ص 22.

(2) عبد الحليم ، أوديني ، مرجع سابق ، ص 123.

المطلب الثاني :الآليات الأوروبية للجوار و الشراكة .

تعتبر البرامج الإقليمية الأوروبية من بين أهم الآليات للتصدي للتحديات البيئية في الجوار الأوروبي مع بلدان حوض المتوسط ، و بهذا الصدد نجد الآلية الأوروبية للجوار و الشراكة ، التي تعتبر سياسة جديدة اقترحتها المفوضية الأوروبية لتدعيم مسار الشراكة الأورومتوسطية ، حيث تعمل هذه الآلية من خلال برنامج الإقليمي للمعونات الأوروبية لدعم المشاريع و المبادرات التي تساهم في تحقيق أهداف الإستراتجية الأوروبية لمنطقة البحر المتوسط .

و لقد قامت هده الآلية بتسطير مجموعة من الآليات و البرامج الفرعية من أجل تحقيق أهداف التعاون لمعالجة المشاكل البيئية.(1)

و سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى بعض من هذه الآليات و البرامج وهي مبادرة أفق 2020 (فرع أول) ثم ذكر أهم المشاريع البيئية الإقليمية (فرع ثاني) ثم إعلان باريس حول الإتحاد من أجل المتوسط(فرع ثالث)

الفرع الأول: مبادرة أفق 2020.

أطلقت هذه المبادرة خلال قمة الذكرى العاشرة لمسار برشلونة في العام 2005 حيث تهدف إلى الحد من التلوث في البحر المتوسط و محاولة التخفيف منه بحلول عام 2020، و تركز خارطة مسار المبادرة على تحديد مشاريع للقضاء على أهم مصادر التلوث التي تصيب المنطقة و كذلك تحديد تدابير بناء القدرات لمساعدة البلدان المجاورة و إنشاء إدارات بيئية وطنية قادرة على تطوير و مراقبة القوانين البيئية، و ذلك باستخدام ميزانية لبحوث في الإتحاد الأوروبي في تطوير و تبادل المعرفة فيما يخص القضايا البيئية ذات الصلة بمنطقة البحر المتوسط ، و كذلك القيام بمراقبة دائمة لنجاح أفق 2020، و تمتلك المبادرة ثلاث عناصر و مشاريع يمولها الإتحاد الأوروبي نذكر منها :(2)

---

(1).مرجع نفسه ، ص 22.

(2) عبد الحليم ، أوديني ، مرجع سابق ، ص 123.

1_ الاستثمارات للحد من التلوث :

يمول بنك الاستثمار الأوروبي بدعم من فرعه في منطقة لبحر المتوسط آلية برنامج الاستثمار في المنطقة ، و يوفر الدعم لتطوير المشاريع في البنية التحتية ، و وفقا للتقارير فإن البرنامج أخد في إطار مبادرة أفق 2020 أربعة مشاريع رئيسية للحد من التلوث في مصر ،لبنان ، تونس الأردن لتمكينهم من الحصول على القروض في أفريل 2008 نشرت اللجنة الأوروبية قائمة من 44 مشروع ذو أولوية في بلدان جنوب المتوسط .

2 ـ مشروع بناء القدرات :

هو مشروع البيئة المتوسطي ، يدعم تنفيذ مبادرة أفق 2020 لإزالة التلوث من البحر المتوسط من خلال بناء القدرات و أنشطة التوعية حددت له ميزانية قدرها 5,2 مليون أورو في إطار زمني حدد من 2009.2011، و يقوم هذا البرنامج بدعم الإجراءات و المبادرات اللازمة لحماية البيئة المستدامة للبحر المتوسط، وكذلك مساندة المجتمع المدني و السلطات المحلية.

3 ـ مشروع الرصد والبحث:

يهدف النظام المعلوماتي البيئي إل تحسين رصد و تبادل المعلومات و البيانات و نشرها إلى البلدان المجاورة ، حدد له إطار زمني يمتد من سنة 2010 إلى 2014 بميزانية قدرها 5,7 مليون أورو(1).

الفرع الثاني: المشاريع البيئية الإقليمية:

بهذا الصدد نجد مشاريع بيئية إقليمية للإتحاد الأوروبي و خاصة بالتعاون عبر الحدود في حوض المتوسط ، وسوف نتناولها كالآتي:(2)

(1)عبد الحليم ، أوديني ، مرجع سابق ، ص ص ص 126، 127، 128.

(2)أنظر الإدارة المستدامة و المتكاملة للمياه على الرابط www.swim-sm.eu

أولا : مشاريع بيئة إقليمية للإتحاد الأوروبي.

1 ـ مشروع الإدارة المستدامة و المتكاملة للمياه:

يهدف هذا البرنامج إلى تطبيق سياسات مستدامة لإدارة المياه ، ودعم المبادرة الهادفة إلى إزالة التلوث من البحر المتوسط ، حدد له إطار زمني من 2009 ـ 2013 بميزانية قدرها 22 مليون أورو ، و يتكون البرنامج من عنصرين رئيسيين مترابطان و مكملان لبعضهما البعض ، و هما آلية الدعم تمول ب 6,7 مليون أورو ، و مشاريع إيضاحية تمول ب 15 مليون أورو وذلك من أجل :

ـ وضع شبكة من الأنشطة التوضيحية من أجل معالجة مستدامة لمياه الصرف الصحي و إعادة استخدامها في دول البحر المتوسط .

ـ وضع نظام للحصاد المائي و التقنيات الزراعية(1).

2 ـ السياسة البحرية المتكاملة من أجل المتوسط:

يسعى هذا المشروع إلى توفير الفرص لدول جنوب البحر المتوسط للانخراط في الحصول على المساعدة من أجل تطوير مناهج متكاملة للشؤون البحرية ، و حدد له إطار زمني من 2010ـ 2014 بميزانية تقدر ب 2,9 مليون أورو.

3- تطوير شبكة المناطق البحرية و الساحلية المتوسطية المحمية :

يساعد هذا المشروع البلدان المتوسطية في توسيع و تعزيز إدارة شبكة المناطق المحمية البحرية ، و ذلك بمساهمة من المفوضية الأوروبية ، و بهذا الخصوص ت تحديد ميزانية تقدر ب 7,6 مليون أورو للقيام بأعمالها و في إطار زمني يمتد من 2009 ـ 2014 (2)

---

(1)مرجع نفسه.

(2) أنظر السياسة البحرية المتكاملة من أجل المتوسط على الرابط www.imp.med.eu

4 ـ مشروع مدن متوسطية أنظف و مقتصدة للطاقة :

يدعم هذا المشروع جهود السلطات المحلية في البلدان المتوسطية المتجاورة تحت رداء الآلية الأوروبية للجوار و الشراكة و تفعيل، و الاستجابة تجاه تطوير القدرات المحلية في صاغت سياسات محلية مستدامة ، و حدد له إطار زمني تمتد من 2012 ـ 2015 بميزانية قدرها 4,4 مليون أورو،(1) وكذلك المساعدة في تشجيع حملات توعية من أجل إعلام الجمهور بأخطار التلوث المحتملة و كذلك بالمنافع المتعلقة بإدارة نفايات سليمة وسبل الاقتصاد والاستعمال الرشيد للطاقة وأبرز مثال عن ذلك هي حملة "لنقم بها" و التي تعد حركة مدينة تهدف إلى إطلاق مشاريع تنظيف في بلدان مختلفة ، و بدأت الحركة في مدينة استونيا عام 2008 حيث تجمع 50000 شخص قاموا بجمع 10000طن من النفايات غير المشروعة في خمس ساعات فقط.و حتى اليوم شارك أكثر من مليوني متطور في أحداث مختلفة للتنظيف في ليتوانيا ، البرتغال ، سلوفينيا ، صربيا ، رومانيا ، بلغاريا ، المجر ، روسيا وامتدت إلى باقي الدول مثل ، البرازيل ، الهند و غيرها من البلدان. و تهدف هذه الحملة إلى تنظيم يودي عالمي للتنظيف في مارس بهدف تحرير العالم من 100 مليون طن من النفايات، و قام منظمو الحملة بالقيام بحملات تنظيف من أجل البحر المتوسط مثل حملات تنظيف الشواطئ و أعماق البحار، و مبادرات التنظيف المتصلة بالإلقاء غير المشروع للنفايات الناتجة عن الصرف الصحي.(2)

(1) الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، مشروع تقرير حملة لنقم بها على الرابط www.letsdoitworld.org

(2) مرجع نفسه، ص16، ص18.

ثانيا:التعاون عبر الحدود في حوض المتوسط .

يهدف التعاون عبر الحدود إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي و البلدان المتعاقدة الواقعة على الحدود الخارجية الإتحاد الأوروبي، ولقد تم إنشاء 15 برنامج للتعاون عب الحدود :تسع برامج تخص الحدود البرية ، وثلاث برامج للمعابر البحرية وثلاث برامج تخص حوض البحر الأبيض المتوسط ، بتمويل قدره 950.516 مليون أورو لفترة ممتدة ما بين 2007 -2013 ،و يشكل موضوع تعزيز الاستدامة البيئية على مستوى حوض المتوسط ، واحد من الأولويات الرئيسية لهذا البرنامج مع تمويل مشاريع نموذجية وإستراتيجية من بينها (1):

ـ إدارة مناطق الموانئ في حوض المتوسط و برنامج التكيف مع المناخ.

ـ تبادل المعارف من أجل الحفاظ على المياه في حوض المتوسط.

ـ مشروع المنصة الأورو متوسطية الإستراتيجية لإدارة النفايات

الفرع الثالث : إعلان باريس حول الإتحاد من أجل المتوسط .

هو هيئة دولية تضم الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي إضافة إلى المطلة على البحر الأبيض المتوسط وقد أعلن عن انطلاقه رئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في 2008.07.13 و يعرف أيضا باسم مشروع الإتحاد المتوسطي .

أولا : هيكل الإتحاد و تنظيمه .

للإتحاد من أجل المتوسط رئاسة مشتركة بين ممثل عن الإتحاد الأوروبي و مسؤول عن الدول المتوسطية غير الأوروبية ، يوجد مقره في برشلونة، يضم 43 عضوا و يجتمع وزراء خارجية الإتحاد سنويا و تضم الاجتماعات الوزارية لقاءات كبار الموظفين في الأمانة ومندوبين عن اللجنة المشتركة الدائمة و وفودا عن الخبراء في مجال البيئة ، و يحضر الاجتماعات أيضا والأمين العام لجامعة الدول العربية .(2)

(1) أوديني عبد الحليم، مرجع سابق، ص131.

(2) أنظر في هذا الشأن موقع الإتحاد من أجل المتوسط. http://ufmsecretariat.org/ar/

ثانيا :أهداف الإتحاد من أجل المتوسط و أسباب قيامه .

يهدف الإتحاد إلى إقامة مشاريع تنموية لصالح البحر المتوسط و الدول المشاطئة له .

و يهدف إلى تطوير مسار برشلونة و تفعيل شراكة أكثر توازنا بين ضفتي المتوسط و تحديد أجندة و قيام الأمانة العامة بتفعيلها.

ـ كما يهدف إلى مكافحة التلوث في البحر المتوسط بتنظيف مياه البحر المتوسط و شواطئه، و التركيز على مياه الصرف الصحي، و تحسين النقل البحري و بين الموانئ.

ـ التعاون في مجال الحماية المدنية من أجل الاستعداد لمواجهة الكوارث.

ـ إقامة جامعة أورو متوسطية مقرها سلوفينيا تشجع الحراك الأكاديمي .

ـ القيام بمبادرات تتعلق بإقامة هيئة لدعم الشركات الصغيرة و المتوسطة و تقديم المساعدات الفنية.(1)

ثالثا : مشاريع الإتحاد من أجل المتوسط .

رسم الإتحاد من أجل المتوسط عددا من المشاريع في المنطقة تماشيا مع أولويات سياسة الأساسية،إذ تمثل البيئة و المياه واحدة من المجالات ذات الأولوية ، كما يركز على أولويات مبادرة أفق 2020 و من بين المشاريع نذكر ما يلي :

ـ مشروع بناء مرفق لتحلية المياه في قطاع غزة .

ـ حوكمة و تمويل قطاع المياه في البحر المتوسط .

ـ خطة الطاقة الشمسية في حوض المتوسط .(2)

(1) أوديني عبد الحليم، مرجع سابق، ص134.

(2) أنظر في هذا الشأن موقع الإتحاد من أجل المتوسط. http://ufmsecretariat.org/ar/

خلاصة الفصل الثاني:

من أجل ضمان تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها، وضعت مجموعة من الهيئات والمراكز ذات أسلوب وقائي وقواعد تحفيزية ذات طابع مالي ، وكذلك تجسيد برامج الشراكة الأورومتوسطية من أجل حماية هذا الإقليم، ودلك بالتنسيق مع نتائج المؤتمرات الدولية المعنية بحماية البيئة وتوصيات المنضمات الدولية.

ويعتبر تنفيذ ما جاءت به اتفاقية برشلونة لحماية بيئة البحر المتوسط من خلال استراتيجيات واقعية ومتطورة ، وتجسيد برامج ذات طابع تعاوني في إطار الشراكة الأورومتوسطية أهم آليات تنفيذ الالتزامات المتعلقة بحماية بيئة البحر المتوسط والحفاظ عليها للأجيال القادمة.

نختتم دراستنا بالقول أن الاهتمام بحماية بيئة البحر المتوسط من القضايا التي وجدت مكانها على طاولة قرار المجتمع الدولي بصفة عامة، وفرضت نفسها على جدول أعمال الجهود الإقليمية ، حيث تعتبر اتفاقية برشلونة لحماية البحر المتوسط اجتهادا هاما بالنظر إلى الفترة التي اعتمدت فيها ، إذ يهدف نظام برشلونة إلى خلق نظام متكامل لوقاية البحر المتوسط من خلال الاهتمام بمشاكل هذا الوسط البيئي من جميع جوانبه وذلك عن طريق فرض التزامات من أجل التخفيف و القضاء على التلوث في المنطقة ولتعزيز هذه الالتزامات تم اعتماد مجموعة من الصكوك ، وتم بعد ذلك تعديل الاتفاقية الإطار على ضوء التقدم المحرز في القانون الدولي ، وتضاف إليها مجموعة من الآليات الحمائية التي تعمل على تنفيذ حماية بيئة البحر المتوسط وهي التي جاءت بها خطة العمل لأجل المتوسط وأخرى أقرتها المفوضية الأوروبية تحت إطار الشراكة و التعاون الأورمتوسطيين .

غير أن ما يمكن استنتاجه هو تماطل دول حوض المتوسط في التوقيع على الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها وهذا يؤدي إلى صعوبة في تنفيذ ما جاءت هذه الأخيرة من الالتزامات.

ونجد أن صعوبة التوفيق بين البيئة و التنمية الاقتصادية يشكل خلفية للجدل المتكرر بشأن تعزيز حماية بيئة البحر المتوسط ، و تتخذ الدول من الفارق الاقتصادي بينها ذريعة لكي لا تتخذ الإجراءات اللازمة لحماية البيئة البحرية.

يضاف إلى ذلك عدم تبني دول المتوسط نظاما للمسؤولية و التعويض عن الأضرار الناجمة عن التلوث لأنها تتذرع بأن الهدف من إبرام اتفاقيات حماية البيئة عموما و البيئة البحرية خصوصا هو منع الضرر وليس التعويض عنه ، حيث فشلت في اعتماد نظام يمكن الضحايا من الحصول على تعويض منصف وكافي، وبقيت هذه الدول تأخذ بالمعايير الدولية في مجال المسؤولية عن الأضرار البيئية.

و عليه نستشف أنه يجب أن يكون هناك توازن بين هذه الانشغالات المتناقضة ، لأن بيئة البحر المتوسط هي تراث مشترك وإهمالها يعرض رفاه البشر ؤ يدمر التوازن البيئي .

وبالتالي يمكن إيراد المقترحات التالية :

_ العمل على حث دول البحر المتوسط والمنضمات على تكثيف التعاون لمكافحة التلوث.

_العمل على تكثيف الرقابة على السفن والموانئ في البحر المتوسط.

_ وضع أنظمة لتقييم التلوث على المستوى الوطني في الدول المشاطئة للبحر المتوسط.

_إتباع نهج دولي يسمح بتعزيز التعاون بين الدول الصناعية و الدول النامية وتقديم الدعم التقني و المالي .

_ تنشيط المراكز الإقليمية و الهياكل ، وبناء القدرات في مجال الرصد المستمر للتلوث .

_ محاولة تكييف التشريعات الوطنية لدول المتوسط مع نظام برشلونة.

_ محاولة الالتزام بمبدأ المشاركة مع الجمهور و الحق في الاعلام ، لاتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بحماية بيئة البحر المتوسط وذلك فيما يتعلق بالمشاريع التي يتم انجازها مستقبلا ، ونشر المعلومات ومشاركتها مع مختلف الجهات الفاعلة "مسؤولين ،منظمات غير حكومية... ".

_ ضرورة المصادقة على البروتوكولات التي لم يصادق عليها بعد و الالتزام بتنفيذ ما أقرته.

_ القيام بتحديد المناطق الخاصة و الالتزام بحماية التنوع البيولوجي وتنظيم الصيد وحماية الأنواع المنقرضة .

_ تفعيل دور المنضمات الدولية و المنظمات غير الحكومية و منحهم الفرصة للتشارك وتقديم المساعدة.

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية :

أولا : الكتب:

1-أحمد محمد الجمل، حماية البيئة البحرية من التلوث، منشاة المعارف، الإسكندرية 1998.

2- جلال وفاء محمدين، الحماية القانونية للبيئة البحرية من التلوث بالزيت، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر ،2001.

3- رياض صالح أبو العطا، حماية البيئة في ضوء القانون الدولي، دار الجامعة الجديدة الأزراطية 2009.

4- صليحة علي صداقة ،النظام القانوني لحماية البيئة البحرية من التلوث في البحر المتوسط ،منشورات جامعة قار يونس، بنغازي ليبيا، 1996.

5- عبد القادر شربال، البحر المتوسط بين السيادة و الحرية، دار الثقافة للنشر و التوزيع الجزائر، 2014.

6- علي عدنان الفيل، المنهجية التشريعية في حماية البيئة، دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،الأردن، 2013

7- محمد الحاج حمود، القانون الدولي للبحار، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2011.

ثانيا : المذكرات و الرسائل :

1- أوديني عبد الحليم ،حماية بيئة البحر المتوسط في إطار اتفاقية برشلونة و الجهود الإقليمية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،عنابة ،2014، 2015 .

2-بورحلي كريمة، التلوث البحري و تأثيره على التجارة، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص بيئة ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009،2010.

3-حلايمية مريم، الحماية الدولية للبيئة البحرية (حالة البحر الأبيض المتوسط)، رسالة ماجستير، القانون العام، جامعة قسنطينة 2012، 2013.

4-واعلي جمال ،الحماية القانونية للبيئة من أخطار التلوث ،دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في القانون الخاص، جامعة أبي بكر بالقايد ، تلمسان ،2010،2009.

ثالثا: المقالات:

1- اسعد علي، أيمن الأحمد ،عمر الوكاع ،تلوث البيئة البحرية بالنفط ،مجلة جامعة حلب للدراسات و البحوث العلمية ،العدد.1،2007

2- كيدو إبراهيم ،جغرافية البحر المتوسط ،مجلة جامعة ابن زهر أغادير، للبحوث و الدراسات العلمية ،2016،2015.

3- محمد شلوف، وسائل صليبه، التلوث البحري بالنفط ،في البحر الأبيض المتوسط ،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، العدد1، 2011.

4- مجلة أمواج المتوسط، خطط العمل الوطنية، ضوء أخضر للحد من التلوث، عدد 35، 2006.

رابعا :الاتفاقيات :

1-اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث ،المبرمة ببرشلونة في 1976.02.16. نسخة الكترونية متحصل عليها من http.wedoc.s.unep. org.

2- البروتوكول المتعلق بالتعاون في مكافحة تلوث البحر المتوسط بالنفط والمواد الضارة الأخرى في حالات الطوارئ،المعتمد في 1976.06.10.

3- البروتوكول المتعلق بالتعاون في مكافحة تلوث البحر المتوسط من مصادر برية المعتمد في 17 ماي 1980 Bcp /protpcol LBS.

4-اتفاقية حماية البيئة البحرية و المناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط ، المعتمدة في 10 جوان 1995.

5-بروتوكول المتعلق بمكافحة التلوث الناجم عن عمليات الإغراق من السفن و الطائرات.

6-البروتوكول المتعلق بمكافحة التلوث الناجم عن إلقاء النفايات من السفن و الطائرات و الترميد في البحر .

7-البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة و التنوع البيولوجي.

خامسا :التقارير :

1- تقرير وكالة البيئة الأوروبية ،القضايا البيئية-النسخة العربية، EEA/04/2006116/1

2- تقرير الإستراتيجية الإقليمية للوقاية من التلوث البحري الناجم عن السفن و مكافحة التلوث، 30 .سبتمبر 2005، النسخة العربية unep (DEC)MediG

3- تقرير لجنة الخبراء الدوليين و التقنيين لدراسة مشروع يتضمن مبادئ توجيهية لتحديد المسؤولية و التعويض عن الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة البحرية في المتوسط unep(DEPI)mESIG 17.2017

4- تقرير سياسة الجوار الأوروبية لعام 2012 ec.europa.eu/environment

5- -تقرير الجمعية البرلمانية للاتحاد من اجل المتوسط "تقدير مشروع حملة" لنقم بها" http//www.letsdoit.org

6- خطة العمل من اجل المتوسط، خطة من اجل حماية البيئة البحرية و التنمية المستدامة بالمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط عام 1995.

7- تقرير برنامج الأمم المتحدة، تفاصيل الخطة الزرقاء، 2008، UNEP/BUR/67/4

8- تقرير حول برنامج تقدير التلوث البحري ومكافحته 16/5رقم unep (dec) medig، على الرابط .www.medpol .org

9_ برنامج الأمم المتحدة ، مشروع تقرير نهائي في إطار مشروع المفوضية الأوروبية ، يتضمن حالة العمل والاحتياجات المحددة لدول الجوار الأوروبي ، 2010، UNEP/BUR/87/10

9- المركز الإقليمي للتصدي لتلوث البحر المتوسط في حالات الطوارئ، ص 03، unep (dec) medig16/10 2008

10- مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة، ص 13. على الرابط http/ www.rac .spa.org

المراجع باللغة الأجنبية:

1-Roland COURTEAU, La pollution de la méditerranée État et perspectives à l'horizon 2030, rapport de l assemblée nationale N°35,

2- Mohamed ALBAKJAJI, La pollution de la mer méditerranée par les hydrocarbures liée au trafic maritime Université Paris Est, 2010.

من الانترنيت:

1- الإدارة المستدامة و المتكاملة للمياه على الرابط www.swim-sm.eu

2- السياسة البحرية المتكاملة من أجل المتوسط على الرابط www.imp.med.eu

3- الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، مشروع تقرير حملة لنقم بها على الرابط www.letsdoitworld.org

4- موقع الإتحاد من أجل المتوسط. http://ufmsecretariat.org/ar/

5- نظام برشلونة لحماية البيئة البحرية في البحر الأبيض المتوسط ، م ع ق ، 38 ، على الرابط .www.univ .saida .dz.

مقدمة 1
الفصل الأول: بيئة البحر المتوسط والحماية القانونية لها 6
المبحث الأول:الإطار المفاهيمي لبيئة البحر المتوسط وعوامل تهديدها 7
المطلب الأول: التحديد الجغرافي لبيئة البحر المتوسط و أهميته 7
الفرع الأول: تحديد بيئة البحر المتوسط..... 8
أولا: التحديد الجغرافي لبيئة البحر المتوسط..... 8
ثانيا: خصائص البحر المتوسط..... 9
الفرع الثاني: أهمية البحر المتوسط..... 11
أولا : الأهمية الحيوية للبحر المتوسط 11
ثانيا : الأهمية الاقتصادية للبحر المتوسط..... 12
المطلب الثاني: عوامل تهديد بيئة البحر المتوسط..... 13
الفرع الأول : مصادر التلوث في البحر المتوسط 13
أولا :التلوث من مصادر برية 14
ثانيا التلوث من السفن 15
ثالثا : التلوث الناجم عن استكشاف و استغلال الرصيف القاري وقاع البحر 18
رابعا : التلوث الناجم عن الإغراق..... 19
خامسا: ملوثات أخرى 20
الفرع الثاني: مظاهر التلوث..... 22
أولا : دراسة حالة التلوث في بعض الدول المشاطئة للبحر المتوسط 22

ثانيا : أهم حوادث التلوث في البحر المتوسط..... 25

المبحث الثاني:النظام القانوني لحماية البحر المتوسط..... 26

المطلب الأول : الاتفاقية الإطار (اتفاقية برشلونة) لحماية البحر الأبيض و المتوسط من التلوث و البروتوكولات الملحقة بها 27

الفرع الأول : اتفاقية برشلونة لحماية بيئة البحر المتوسط من التلوث..... 27

أولا : المساهمة في الوثيقة القانونية 29

ثانيا : الإطار المؤسساتي للاتفاقية 30

ثالثا : الالتزامات الواردة في اتفاقية برشلونة..... 32

الفرع الثاني : بروتوكولات اتفاقية برشلونة لحماية البحر المتوسط..... 33

المطلب الثاني: التعديلات التي أدخلت على الاتفاقية الإطار و البروتوكولات الملحقة بها 36

الفرع الأول: التعديلات التي أدخلت على الاتفاقية الإطار 37

أولا: المبادئ والأسس العامة 38

ثانيا : توسيع الالتزامات العامة..... 39

الفرع الثاني: التعديلات التي أدخلت على البروتوكولات 41

أولا: التعديلات التي أدخلت على البروتوكول المتعلق بحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر برية 41

ثانيا: التعديلات التي أدخلت على البروتوكول المتعلق بمكافحة التلوث الناجم عن إلقاء النفايات من السفن و الطائرات أو الترميد في البحر..... 42

ثالثا :التعديلات على البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي..... 43

خلاصة الفصل الأول 44

الفصل الثاني : النظام المؤسساتي لحماية البيئة البحرية الأورو متوسطية..... 45

المطلب الأول: آليات خطة العمل لحوض المتوسط..... 46

الفرع الأول اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة 47

الفرع الثاني : الخطة الزرقاء 48

الفرع الثالث: برنامج العمل ذو الأولوية..... 49

الفرع الرابع: برنامج تقدير التلوث البحري ومكافحته "ميدبول" 50

أولا : خطة العمل الإستراتيجية للحد من التلوث البري في المتوسط 50

ثانيا : خطط العمل الوطنية للحد من التلوث في البحر المتوسط..... 51

المطلب الثاني : المراكز الإقليمية لتنفيذ برامج الخطة 52

الفرع الأول: المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر المتوسط..... 52

الفرع الثاني: مركز النشاط الإقليمي للخطة الزرقاء..... 53

الفرع الثالث : مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية 54

الفرع الرابع : مركز النشاط الإقليمي للمناطق المتمتعة بحماية خاصة..... 55

الفرع الخامس :مركز النشاط الإقليمي للاستهلاك و الإنتاج المستدامين..... 57

الفرع السادس :مركز النشاط الإقليمي للإعلام و التواصل..... 58

المبحث الثاني: آليات حماية بيئة البحر المتوسط في إطار التعاون الأورومتوسطي 59

الفرع الأول:إستراتيجيات المفوضية الأوروبية..... 60
أولا :سياسة الجوار الأوروبية..... 60
ثانيا:سياسة تعزيز التعاون البيئي..... 61
الفرع الثاني: أهداف التعاون البيئي بحوض البحر المتوسط 62
المطلب الثاني :الآليات الأوروبية للجوار و الشراكة..... 63
الفرع الأول: مبادرة أفق 2020 63
الفرع الثاني: المشاريع البيئية الإقليمية..... 64
أولا : مشاريع بيئة إقليمية للإتحاد الأوروبي..... 65
ثانيا:التعاون عبر الحدود في حوض المتوسط..... 67
الفرع الثالث : إعلان باريس حول الإتحاد من أجل المتوسط 67
أولا : هيكل الإتحاد و تنظيمه..... 67
ثانيا :أهداف الإتحاد من أجل المتوسط و أسباب قيامه..... 68
ثالثا : مشاريع الإتحاد من أجل المتوسط 68
خلاصة الفصل الثاني 69
خاتمة..... 70
قائمة المراجع..... 72
فهرس..... 76